

الفصل الخامس المشهد الاقتصادي

حسام جريس

مدخل

تتزامن كتابة هذا التقرير مع احتمال حدوث أزمة مالية عالمية تتسبب فيها هذه المرة ديون بعض دول منطقة اليورو مثل البرتغال، أيرلندا، اليونان، أسبانيا، إيطاليا وغيرها، وقد تكون هذه الأزمة أشد ضراوة من الأزمة العالمية السابقة عام ٢٠٠٨، أو بالأحرى استمرارا لها بعد فشل بعض هذه الدول في التعافي كلياً من أزمة ٢٠٠٨، ومن المحتمل أن تبدأ بوادر هذه الأزمة بالظهور في الاقتصاد الإسرائيلي خلال فترة قصيرة من الزمن باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى كون منطقة اليورو منطقة مفضلة لدى المصدرين الإسرائيليين بعد الولايات المتحدة، حيث تشكل الصادرات الإسرائيلية إليها ٣٣٪ من مجمل الصادرات. وتتجسد هذه البوادر في المرحلة الآتية بإعلان محافظ بنك إسرائيل البروفسور «ستانلي فيشر» عن تباطؤ الفعاليات الاقتصادية في الربع الأخير من العام ٢٠١١، وتحديدًا منذ شهر آب، وتعديل نسبة النمو المتوقعة للعام ٢٠١٢ لتبلغ ٢,٨٪ فقط بدلاً من توقعاته السابقة التي رجحت نسبة ٤,٢٪ من النمو. ويضاف إلى ذلك تخبط صناع القرار في إسرائيل بقضيتين جوهريتين، إحداهما خارجية والأخرى داخلية، ربما تؤديان إلى ازدياد حدة التقلبات الاقتصادية التي تشهدها إسرائيل من فترة لأخرى: تتلخص القضية الخارجية بالتحويلات الحاصلة لدى المسؤولين عن المرافق الاقتصادية وليس فقط في الدولة على إثر ما تمر به بعض الدول العربية من ثورات وتغيير أنظمة حكم. أما القضية الداخلية فتتعلق بضرورة إجراء تغييرات وإصلاحات اجتماعية واقتصادية بعد خروج مئات الآلاف من الإسرائيليين في مظاهرات احتجاجية غير مسبوقة وتعيين لجنة «تراختنبرغ» من قبل الحكومة لتفحص الأمور، حيث قدمت هذه اللجنة توصياتها

نسبة النمو المتوقعة للعام
٢٠١٢ تبلغ ٢,٨٪ فقط بدلاً من
التوقعات السابقة التي رجحت
نسبة ٤,٢٪

خلال شهر أيلول . هاتان القضيتان من شأنهما أن تولدا ضغوطا كثيرة تتعلق بتحديد سلم الأولويات من جديد وإجراء تغييرات كبيرة على طرق توزيع موارد الدولة .

يرصد هذا الفصل من التقرير ، المشهد الاقتصادي الإسرائيلي عام ٢٠١١ ويعرض أهم المستجدات والتطورات التي شهدتها إسرائيل خلال هذا العام . يبدأ التقرير بسرد أهم التغييرات الحاصلة من خلال قراءة أهم المؤشرات الاقتصادية ومقارنتها مع مثيلاتها في العام ٢٠١٠ ومع مثيلاتها في دول OECD^١ ، كما يتم إلقاء نظرة سريعة حول التوقعات لعام ٢٠١٢ ، ويأتي هذا الرصد والاستشراف على خلفية احتمال دخول إسرائيل في أزمة مالية مجددة قد تعيق نشاطاتها الاقتصادية وتلغي كل مظاهر التعافي من الأزمة المالية السابقة والتي ميزت الاقتصاد الإسرائيلي عام ٢٠١٠ . وقد تم في الفترة الأخيرة نشر بعض المؤشرات الماكرو-اقتصادية التي توضح جليا احتمال دخول إسرائيل في أزمة مالية مجددة ، مثل : هبوط الإنتاج الصناعي منذ شهر آب بنسبة ٢,١٪ ، تباطؤ الفعاليات التجارية وفقا لاستطلاع نشرته دائرة الإحصاءات المركزية^٢ ، هبوط وتيرة ازدياد استعمال بطاقات الاعتماد من قبل المستهلكين ، توقعات بهبوط مستوى الإنتاج في الفترة القليلة القادمة لدى الشركات الكبرى وفقا لاستطلاع نشره اتحاد أرباب الصناعة ، هبوط جدول مدراء الاقتناء منذ شهر أيلول وما إلى ذلك .

سيتم في هذا التقرير التطرق للمشهد الاقتصادي الإسرائيلي ، ورصد وتحليل واقعه واستشراف تطورات المستقبلية وفقا للمحاور التالية :

تم في الفترة الأخيرة نشر بعض المؤشرات الماكرو-اقتصادية التي توضح جليا احتمال دخول إسرائيل في أزمة مالية مجددة

أولا: جرد شامل ومفصل لكل المؤشرات الاقتصادية للعام ٢٠١١

يتبع هذا البند احتمال حدوث أزمة مالية جزئية في الاقتصاد الإسرائيلي ، خاصة على المستوى المحلي ، ويبين مدى ارتباطه بالاقتصاد العالمي ، وذلك من خلال رصد المؤشرات الاقتصادية التي تشمل الناتج المحلي الإجمالي وتركيبه نموه واستعمالاته ، الاستهلاك الخاص ، الاستثمارات المحلية والأجنبية ، ناتج القطاع الخاص ، العمالة والأجور والبطالة ، فروع الاقتصاد ، نسبة التضخم المالي وغلاء المعيشة ، عجز الموازنة وغيرها .

ثانيا: الثورات العربية وانعكاساتها

تثير الثورات التي يشهدها العالم العربي المخاوف لدى كل من صنّاع القرار وأرباب المرافق الاقتصادية وينخسئ البعض من أن تعصف هذه الثورات بكل الإنجازات التي حققتها إسرائيل بفعل عوائد التسوية السياسية مع مصر ، حيث اعتبرت النخب

١ هي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي انضمت إسرائيل إليها في العام ٢٠١٠ .
٢ استطلاع دائرة الإحصاءات المركزية حول توجهات الفعاليات التجارية في إسرائيل ، كانون الأول ٢٠١٢ .

الإسرائيلية أن ما حدث في العالم العربي يمثل تهديداً لاتفاقية «كامب ديفيد»، التي أتاحت لإسرائيل تقليص نفقات الأمن ومضاعفة الاستثمار في المجالات المدنية التي تعزز النمو، وتبعد شبح الركود الاقتصادي.

واستناداً إلى هذه المخاوف، ترى النخبة العسكرية وعدد من الخبراء الاقتصاديين وبعض أرباب المرافق المهمة أن التهديدات التي تنطوي عليها الثورات العربية تفرض إدخال تغييرات جذرية على حجم موازنة الأمن وبنيتها، علاوة على إعادة صياغة سلم الأولويات الإسرائيلي بشكل جذري.

ثالثاً: غلاء المعيشة، الاحتجاجات في إسرائيل

المطالبة بإصلاحات اقتصادية واجتماعية

يعتبر غلاء المعيشة في إسرائيل من أبرز الأسباب التي قادت إلى ظهور حركة الاحتجاج الاجتماعية، فقد شهدت إسرائيل في السنوات الأخيرة موجات ارتفاع متتالية في تكاليف المعيشة، طالت مختلف متطلبات الحياة الأساسية والضرورية، وعليه، شهدت منذ أواسط تموز ٢٠١١ حركة احتجاج اجتماعية غير مسبوقه، سواء من ناحية حجمها وزخمها أم من ناحية استمرارها. وفيما ابتدأت حركة الاحتجاج بنصب الخيام في أحد الميادين الرئيسة في تل أبيب احتجاجاً على غلاء أسعار الشقق، سواء للشراء أو الاستئجار؛ إلا أنها ما لبثت أن توسعت وطالت ميادين المدن والبلدات الإسرائيلية الأخرى، ليصل عدد الخيام التي نصبت في إسرائيل إلى ٣٣٨٣ خيمة. كما توسع الاحتجاج من رفض غلاء الشقق ليطال مواضيع عدة تعاني منها شرائح الطبقة الوسطى والشرائح الفقيرة. وأحصت حركة الاحتجاج في شهرها الأول تنظيم تظاهرات عدة في المدن الإسرائيلية، شاركت فيها أعداد كبيرة من المتظاهرين، الذين بلغ عددهم في أحد أيام الاحتجاج إلى نحو ٣٠٠ ألف متظاهر. وقد أدت الحركة الاحتجاجية إلى تعيين لجنة تدعى «لجنة تراختنبرغ» قامت بفحص الموضوع من جوانبه المختلفة وقدمت توصياتها للحكومة التي تقوم بمناقشة بعض بنودها وبشكل جزئي مرة تلو الأخرى.

رابعاً: الأزمة المالية في دول منطقة اليورو وانعكاساتها

تمر مجموعة اليورو بأزمة اقتصادية حادة يزيد من عمقها الديون المتراكمة على الدول الأعضاء فيها مثل اليونان، أسبانيا، إيرلندا وأخرى تتأرجح باتجاه المنحدر نفسه، ويدور نقاش ساخن في إسرائيل حول هذا الموضوع، علماً أن طور أزمة الديون في أوروبا يضع الاقتصاد الإسرائيلي في وضع حساس، ويمكن الشعور بانعكاسات الأزمة المالية المحتملة في دول منطقة اليورو على الاقتصاد الإسرائيلي من خلال الانخفاض في حجم

يُمثل ما حدث في العالم العربي تهديداً لاتفاقية «كامب ديفيد»، التي أتاحت لإسرائيل تقليص نفقات الأمن ومضاعفة الاستثمار في المجالات المدنية التي تعزز النمو، وتبعد شبح الركود الاقتصادي.

الصادرات ، والعجز الآخذ في الازدياد في مداخيل إسرائيل من الضرائب ، بالإضافة إلى مظاهر اقتصادية أخرى مثل ارتفاع نسبة البطالة ، تراجع الإنتاج ، تآكل الأجور ، وغيرها .

خامساً: الاحتكار وانعدام التنافس والمطالبة بتقليل التمرکز

يثير الواقع الاقتصادي في إسرائيل جدلاً واسعاً ينبع من تركيبته المعقدة ، ومن تأثير قوى اقتصادية داخلية تخترق حدود العلاقة الطبيعية أحياناً بين متخذي القرار وأصحاب رؤوس الأموال بهدف ردع دخول منافسين جدد للأسواق الإسرائيلية ، وهو ما على ساهم على مدار سنوات في الإبقاء على وتيرة أسعار عالية نسبياً للمنتجات والعقارات ، وعليه شكلت الحكومة عدة لجان خاصة لبحث القضايا المتعلقة بانعدام التنافس ، وتقديم توصيات بشأن تقليل تمرکز الاقتصاد في أيدي قليلة . لم يتمخض حتى الآن أثر ملموس على أرض الواقع ، ولا يزال من المبكر طرح أسئلة مهمة مثل : هل سيكون لتوصيات اللجنة التنافسية المرتقبة وتوصيات اللجان الأخرى تأثير فعال؟ وهل ستكون لخصخصة الموانئ تأثير فعال على الاقتصاد؟ ما هي حدود العلاقة بين أصحاب رأس المال ومتخذي القرار؟

سادساً: تسويات الديون لـ «تايكونات» الاقتصاد

وانعكاساتها على مخصصات التقاعد

تعلو في الآونة الأخيرة قضية تقليص ديون لبعض «تايكونات» الاقتصاد الإسرائيلي أو الوصول إلى تسوية لتسديد الديون التابعة لهذه التايكونات مثل شركة «ديلك للعقارات» التي يمتلكها «يتسحاق تشوفا» والتي تبلغ قيمتها حوالي ٥, ٢ مليار شيكل^٤ ، أو لشركات أخرى يملكها الملياردير «يوسي ميمان» رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات «مرحاب» وصاحب شركة «أمبال» ومالك «القناة ١٠» التلفزيونية والذي تبلغ ديونه حوالي ٥, ١ مليار شيكل ، أو الملياردير «أيلان بن دوف» صاحب شركة «بارتنر» والذي تبلغ ديونه حوالي ٧, ١ مليار شيكل ، وغيرهم من حيتان الاقتصاد الإسرائيلي ، وإلغاء الديون التي اقترضتها هذه الشركات من شركات إدارة أموال التقاعد الخاصة بالجمهور ، وعليه يتهدد الخطر عشرات المليارات من أموال التقاعد . ومن المرجح أن تتضرر منتجات التوفير المختلفة وصناديق التقاعد الجديدة ، وصناديق المكافآت والتأمينات الإدارية . تعرف هذه الظاهرة باسم «حلاقة الديون» ، وسيتم من خلال هذه متابعة انعكاسات هذه الظاهرة ومخاطرها على أموال التقاعد ومنتجات التوفير المختلفة .

٣ تايفون - كلمة من أصل ياباني شاع استعمالها بالانكليزية tycoon ، ولغات أخرى للإشارة إلى أصحاب رؤوس الأموال الضخمة جداً أو ما يشار إليهم عادة بالعربية حيتان السوق ، وعادة ما تكون لـ «التايكون» سيطرة وهيمنة على أحد مجالات الاقتصاد ، شاع إطلاق مصطلح تايفون في الخطاب الإسرائيلي في السنوات الماضية تزامناً مع ظهور نجم عائلات وشركات كبرى تسيطر على فروع مهمة في الاقتصاد الإسرائيلي .

٤ سعر صرف الدولار هو ٣, ٨٠ شيكل للدولار الواحد مع نهاية العام ٢٠١١ .

سابعا: أزمة الاعتماد البنكي للمصالح المتوسطة والصغيرة

في أعقاب الأزمة العالمية وخصوصا مظاهرها الأوروبية صار الحديث عن أزمة اقتصادية في إسرائيل أمرا شائعا، ومن الجائز أن عجز الحكومة الإسرائيلية عن تنفيذ توصيات لجنة «تراختنبرغ» التي درست سبل تقليص الآثار السيئة على الطبقتين الوسطى والدنيا في إسرائيل سيفاقم الأمور قريبا. غير أن أحد أهم انعكاسات الأزمة الاقتصادية يتعلق بأثرها على «البقرة المقدسة» أي ميزانية الأمن. ومعلوم أن صراعات كبيرة دارت بين المؤسسة العسكرية ووزارة الأمن من جهة والمؤسسة الاجتماعية والاقتصادية ووزارة المالية من جهة أخرى حول حصة الأمن من الكعكة العامة.

الفصل الأول: المؤشرات الاقتصادية لعام ٢٠١١

النتاج المحلي الإجمالي

أعلنت دائرة الإحصاءات المركزية الإسرائيلية مع نهاية عام ٢٠١١ عن نمو الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل بنسبة ٨,٤٪، حيث وصل إلى ٨٦٠,٧ مليار شيكل (حوالي ٩,٢٢٦ مليار دولار)، وعن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة ٩,٢٪ ليصل إلى ١١١,٣ ألف شيكل (حوالي ٤,٣٠ ألف دولار). وقد أفادت دائرة الإحصاءات المركزية أن هذا النمو يأتي بعد نمو بنسبة ٥,٤٪ عام ٢٠١٠، ونمو بنسبة ٨,٠٪ عام ٢٠٠٩، عام التعافي من الأزمة المالية والخروج من الركود الاقتصادي، علما أن نمو الناتج خلال الربعين الثالث والرابع كان أبطأ منه خلال الربعين الأول والثاني. ووفقا لدائرة الإحصاءات المركزية فإن الناتج المحلي الإجمالي نما خلال الربع الثالث بنسبة ٥,٣٪ فقط وبنسبة ٢,٣٪ خلال الربع الرابع^٥ وذلك بعد نمو بنسبة ٩,٤٪ وبنسبة ٣,٤٪ خلال الربعين الأول والثاني على التوالي.

أشارت دائرة الإحصاءات المركزية في إسرائيل إلى أن نسبة التكاثر السكاني بلغت ٩,١٪ خلال العام ٢٠١١، وعليه يكون الناتج المحلي الإجمالي للفرد قد نما بنسبة ٩,٢٪ تماما كما كان عام ٢٠١٠. أما في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والتي انضمت إليها إسرائيل عام ٢٠١٠، فإن الناتج المحلي الإجمالي للفرد نما بمعدل ٤,١٪ في العام ٢٠١١.

وقد أعدّ خبراء إسرائيليون^٦ في الاقتصاد دراسة أدرجت إسرائيل في المرتبة الرابعة من

أعلنت دائرة الإحصاءات المركزية الإسرائيلية مع نهاية عام ٢٠١١ عن نمو الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل بنسبة ٨,٤٪، حيث وصل إلى ٨٦٠,٧ مليار شيكل

٥ بحساب سنوي.

٦ البروفسور آفي بن باساط، مدير عام وزارة المالية الأسبق، والبروفسور آريه أرنون، باحث في بنك إسرائيل.

بين ثلاثين دولة عربية وإسلامية من حيث مستوى المعيشة والنتائج المحلي الإجمالي للفرد وفي المرتبة الرابعة والأربعين عالمياً، وقد علت على إسرائيل في هذا الباب، ثلاث دول، هي أمانة قطر (الأولى عالمياً) والكويت واتحاد الإمارات العربية. واستندت الدراسة إلى معطيات من منظمات اقتصادية دولية، أهمها صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وصحيفة «الاكونوميست» البريطانية الواسعة الاطلاع في المجال الاقتصادي. ووفقاً للمعطيات، تقدّمت إسرائيل حتى نهاية العام ٢٠١١ على الغالبية الساحقة من الدول العربية، بفوارق هائلة، مع الإشارة إلى عدم التطرق إلى أحداث «الربيع العربي» في مصر وتونس وليبيا واليمن، ومن الجدير بالذكر أن النتائج المحلي الإجمالي للفرد في إسرائيل يعلو بأكثر من عشرة أضعاف النتائج المحلي الإجمالي للفرد الفلسطيني. وتفوق نسبة نمو الناتج المحلي في إسرائيل مثيلاتها في معظم الدول المتطورة وتساوي تقريباً ثلاثة أضعاف نسبة النمو في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والتي وصلت فيها إلى ٦,١٪ فقط. كما طرأ انخفاض على نسبة البطالة التي وصلت ٦,٥٪ مقارنة ب ٧,٦٪ في نهاية عام ٢٠١٠ و ٩,٧٪ في نهاية عام ٢٠٠٩ لتكون بذلك أدنى نسبة بطالة يعرفها الاقتصاد الإسرائيلي منذ الثمانينيات، وأدنى بكثير من نسبة البطالة في الولايات المتحدة (٩,١٪ عام ٢٠١١) وفي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والتي وصلت فيها نسبة البطالة إلى معدل ٣,٨٪.

وقد حذر محافظ بنك إسرائيل ستانلي فيشر من مستقبل غير مزهر بقوله إن النمو الاقتصادي لن يستمر كما كان، وبأنه سيهبط إلى ٨,٢٪ عام ٢٠١٢ بينما سترتفع البطالة إلى ٨,٦٪ في نهاية عام ٢٠١٢ وهو ما يشكل إضافة ٤٠ ألف عاطل عن العمل، وقد طالب «فيشر» صنّاع القرار بالانتباه إلى حقيقة كون البطالة تستجيب للفعاليات الاقتصادية بتأخير معين، وعليه يجب أخذ الحيطة بالتعامل مع المعطيات المنشورة أعلاه. وقال أيضاً أن الاقتصاد الإسرائيلي موجود في الوقت الراهن بتباطؤ معين، ومن هذا المنطلق يجب التعامل بمسؤولية وحذر مع الأزمة المالية المحتمل حدوثها قريباً.

المصادر والاستعمالات

كانت الاستثمارات في الأملاك الثابتة، والتي تشمل فرع البناء، محرك النمو الاقتصادي للعام ٢٠١١ حيث ارتفعت هذه الاستثمارات بنسبة ٨,١٥٪، أما النفقات العامة (الإنفاق الحكومي) والتصدير فقد ارتفع كل واحد منهما بنسبة ٥,٤٪ وارتفع الاستهلاك الخاص بنسبة ٤٪. فيما يلي أهم المؤشرات المتعلقة باستعمالات الناتج المحلي الإجمالي.

الناتج المحلي الإجمالي للفرد في إسرائيل يعلو بأكثر من عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للفرد الفلسطيني

تفوق نسبة نمو الناتج المحلي في إسرائيل مثيلاتها في معظم الدول المتطورة وتساوي تقريباً ثلاثة أضعاف نسبة النمو في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

طرأ انخفاض على نسبة البطالة التي وصلت ٦,٥٪ مقارنة ب ٧,٦٪ في نهاية عام ٢٠١٠ و ٩,٧٪ في نهاية عام ٢٠٠٩ لتكون بذلك أدنى نسبة بطالة يعرفها الاقتصاد الإسرائيلي منذ الثمانينيات

١. **الاستهلاك الخاص:** ارتفع الاستهلاك الخاص عام ٢٠١١ بنسبة ٤,٠٪ بعد ارتفاع بنسبة ٤,٧٪ عام ٢٠١٠ وارتفاع بنسبة ١,١٪ عام ٢٠٠٩، وبسبب النمو السكاني بنسبة ١,٩٪ فإن الاستهلاك الخاص للفرد ارتفع بنسبة ٢,١٪. وبالمقارنة مع دول OECD فإن الاستهلاك الخاص فيها ارتفع بمعدل ١,٦٪ فقط. وبالنظر إلى مكونات الاستهلاك كلاً على حدة، نجد أن النفقات الشخصية لاستهلاك السلع المعمرة للفرد قد ارتفع بنسبة ٣,١٦٪، بعد ارتفاع بنسبة ٣,١٠٪ عام ٢٠١٠ وانخفاض بنسبة ١,٠٪ عام ٢٠٠٩ وارتفاع بنسبة ٨,١٦٪ عام ٢٠٠٧. هذا الارتفاع ناجم عن تزايد في مصاريف شراء السيارات (٦,٢٣٪) حيث سجل عام ٢٠١١ رقماً قياسياً بشراء السيارات الجديدة. ولو حظ أيضاً ارتفاع مصاريف شراء الأثاث (٤,٩٪)، ارتفاع مصاريف شراء الأجهزة الكهربائية بنسبة ٦,٦٪. في المقابل، ارتفع استهلاك السلع العادية للفرد بنسبة ٣,٢٪ فقط، وينعكس هذا بارتفاع في أسعار الخدمات، الوقود، أسعار الكهرباء والماء (١,١٪)، أسعار المواد الغذائية، المشروبات والدخان (٥,١٪)، أسعار الملابس والأحذية والأغراض الشخصية (٦,٧٪).

٢. **الإنفاق الحكومي:** علينا أن نميز هنا بين الإنفاق العام على المستوى الفردي والذي يشمل الإنفاق على التعليم، الصحة، خدمات الرفاه والثقافة (ارتفع بنسبة ٥,١٪ عام ٢٠١١ مقابل ارتفاع بنسبة ٣,٨٪ عام ٢٠١٠، وبنسبة ٤,٤٪ عام ٢٠٠٩)، وبين الإنفاق الحكومي على المستوى الجماعي والذي يشمل النفقات الأمنية ونفقات من أجل النظام العام (هذه النفقات ارتفعت بنسبة ٧,٢٪ عام ٢٠١١ مقابل ارتفاع بنسبة ٣,٧٪ عام ٢٠١٠). يتكون الإنفاق الحكومي الكلي من ١,٨٤٪ على المستوى الفردي ومن ٩,١٥٪ على المستوى الجماعي. ارتفع الإنفاق الحكومي الكلي بنسبة ٤,٥٪ في العام ٢٠١١ أي أن الإنفاق الحكومي للفرد ارتفع بنسبة ٦,٢٪ خلال العام نفسه. وقد انتهى عام ٢٠١١ بعجز حكومي في الميزان الجاري^٧ بمقدار ٣١,٨ مليار شيكل (٣,٤٪ من مجمل الناتج المحلي الإجمالي) مقابل ٤٣,٧ مليار شيكل في العام الماضي (٨,٥٪ من مجمل الناتج المحلي).

٣. **الاستثمارات:** ارتفعت الاستثمارات في العقارات والأموال الثابتة بنسبة ٨,١٥٪ بعد ارتفاعها بنسبة ٩,٩٪ عام ٢٠١٠ وهبوطها بنسبة ٨,٥٪ عام ٢٠٠٩، وعليه

انتهى عام ٢٠١١ بعجز حكومي في الميزان الجاري بمقدار ٣١,٨ مليار شيكل (٣,٤٪ من مجمل الناتج المحلي الإجمالي) مقابل ٤٣,٧ مليار شيكل في العام الماضي (٨,٥٪ من مجمل الناتج المحلي)

ارتفعت الاستثمارات في العقارات والأموال الثابتة بنسبة ٨,١٥٪ بعد ارتفاعها بنسبة ٩,٩٪ عام ٢٠١٠

٧ هو الفرق بين المدخولات العادية وبين النفقات العادية.

تعتبر الاستثمارات في الأملاك الثابتة محرك النمو الاقتصادي لعام ٢٠١١. ويتمثل هذا الارتفاع بانطلاقة الاستثمارات في الأبنية، وخاصة في النصف الأول من العام ٢٠١١، حيث ارتفع بنسبة ٩,٨٪. أما الاستثمارات في المباني السكنية فقد ارتفعت في الفترة نفسها بنسبة ١٣٪ وهو الارتفاع نفسه الذي ميز فرع الاستثمارات في المباني السكنية عام ٢٠١٠. ارتفعت الاستثمارات في الماكينات والمعدات بنسبة ٣٦٪، ومن بينها ارتفاع بنسبة الماكينات والمعدات المستوردة بنسبة ٥١٪ والتي وصلت إلى ٤٧,٥ مليار شيكل.

٤. **التصدير والاستيراد:** عانى التصدير الإسرائيلي من تراجع كلما شارف عام ٢٠١١ على الانتهاء، وقد توقف النمو السريع للتصدير والذي ميز العام ٢٠١٠ والربع الأول من العام ٢٠١١، توقف مع بداية الربع الثاني من العام ٢٠١١، بينما سُجل انخفاض ملحوظ على التصدير خلال الربع الثالث وفقا لمعطيات دائرة الإحصاءات المركزية، وهبط التصدير بنسبة ٧,٠٪ خلال الربع الأخير من العام ٢٠١١. ولكن على الرغم من هذه المعطيات ارتفع تصدير البضائع والخدمات إلى مستوى أعلى من الذي كان عليه عام ٢٠٠٨ قبل نشوب الأزمة المالية، ووصل مجمل تصدير البضائع والخدمات إلى ٣٢٦ مليار شيكل مقابل ٣١٥ مليار شيكل عام ٢٠٠٨. ارتفعت أسعار التصدير بنسبة ٨,١٪ بينما هبط سعر صرف الدولار بنسبة ٢,٤٪، وعليه تصل الخسارة التي تكبدها الاقتصاد الإسرائيلي من جراء تردي شروط التجارة العالمية ٣,١٪ من ناتجه المحلي. ارتفع التصدير الصناعي (بدون الماس) بنسبة ٩,٨٪ عام ٢٠١١ وذلك بعد ارتفاعه بنسبة ٣,١٢٪ عام ٢٠١٠ وهبوطه بنسبة ٤,٩٪ في العام ٢٠٠٩. وارتفعت مداخيل خدمات السياحة عام ٢٠١١ بنسبة ٩,٣٧٪ بعد ارتفاع بنسبة ٦,٣٣٪ عام ٢٠١٠ وهبوط بنسبة ٣,٢٤٪ عام ٢٠٠٩. كما ارتفع تصدير الخدمات الأخرى^٨ (ما عدا خدمات السياحة) عام ٢٠١١ بنسبة ٦,٢٪ بعد ارتفاع بنسبة ٧,١٪ عام ٢٠١٠ ومقابل هبوط بنسبة ١٠,١٪ عام ٢٠٠٩. بالإضافة لذلك ارتفع التصدير الزراعي بنسبة ٤,٧٪ مقابل ارتفاع بنسبة ٤,٦٪ عام ٢٠١٠ وارتفع تصدير الماس بنسبة ٥,٤٣٪ وهي مشابهة للارتفاع الحاصل عام ٢٠١٠ مقابل هبوط بنسبة ملحوظة وصلت إلى ٥,٣١٪ عام ٢٠٠٩. أما بالنسبة لاستيراد السلع والخدمات فقد ارتفعت عام ٢٠١١ بنسبة ٥,١٣٪ بعد ارتفاع عام ٢٠١٠

تصل الخسارة التي تكبدها
الاقتصاد الإسرائيلي من
جراء تردي شروط التجارة
العالمية ٣,١٪ من ناتجه
المحلي

بنسبة ١١,٥٪ وهبوط بنسبة ١٤,٧٪ عام ٢٠٠٩، ومن هنا فإن حساب السلع والخدمات في ميزان المدفوعات أنهى عام ٢٠١١ بفائض مقداره ٦,٦ مليار دولار، أما الميزان التجاري^٩ لإسرائيل فتميز بعجز مقداره ١٦ مليار شيكل.

ارتفع ناتج القطاع الإنتاجي عام ٢٠١١ بنسبة ٥,١٪ بعد ارتفاعه بنسبة ٣,٩٪ عام ٢٠١٠

فروع الاقتصاد

ارتفع ناتج القطاع الإنتاجي^{١٠} عام ٢٠١١ بنسبة ٥,١٪ بعد ارتفاعه بنسبة ٣,٩٪ عام ٢٠١٠ وهبوطه عام ٢٠٠٩ بنسبة ٠,٤٪ وبعد أن ارتفع بنسبة ٤,٥٪ عام ٢٠٠٨ وبنسبة ٥,٦٪ عام ٢٠٠٧. يعكس هذا الارتفاع نمو ناتج فرع الصناعة بنسبة ٣,٤٪، ونمو بنسبة ٣,٩٪ في ناتج فروع التجارة، نمو بنسبة ٣,٥٪ في ناتج فروع الخدمات الغذائية والضيافة، نمو بنسبة ٥,٥٪ في ناتج فروع المواصلات والاتصالات. وقد ارتفع ناتج فرع الخدمات الإنتاجية بنسبة ٧,٤٪ وناتج فرع الخدمات المالية بنسبة ٦,٦٪.

فيما يلي استعراض أهم مؤشرات فروع الاقتصاد:

١. فرع الصناعة: سجل فرع الصناعة عام ٢٠١١ نموا بنسبة ٣,٤٪ بعد أن كان نموه بنسبة ٦,٢٪ ويعود السبب في ذلك إلى التباطؤ في الفعاليات الاقتصادية والمتزامن مع احتمال نشوب أزمة مالية جديدة. وتعكس هذه النسبة احتمال دخول فرع الصناعة في تباطؤ اقتصادي أو حتى ركود كما يتوقع بعض المحللين. ومن الملاحظ أن نمو الإنتاج الصناعي بدون فرع الصناعات التكنولوجية الرفيعة كان سجل انخفاضاً بنسبة ٢,٨٪ خلال العام ٢٠١١، ويلاحظ أن فرعي المركبات الإلكترونية^{١١} والصناعات التكنولوجية الرفيعة قد سجلا نمواً على غرار ما هو متوقع، ولكن معظم الشركات العاملة في هذين الفرعين ستتضرر أكثر من غيرها من الشركات الأخرى في حال تحققت المخاوف بشأن نشوب الأزمة المالية مجدداً. وقد كانت نسبة النمو في هذين الفرعين تتراوح بين ٣,٦٪ إلى ٤,٣٪ وعلى الرغم من ذلك لم يحافظ هذان الفرعان على نشاطهما الاقتصادي الذي ميز الفترة الواقعة بين الأعوام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٨، ومن الجدير بالذكر أن هذين الفرعين لم يتأثرا مثلما تأثرت باقي فروع الصناعة عام ٢٠٠٩، وهذا الأمر إن دل على شيء فهو يدل على كون هذه الصناعة تتمتع بقوة اقتصادية على الرغم من الاهتزازات الاقتصادية التي تلحق الاقتصاد من فترة لأخرى. وقد نجح معظم

سجل فرع الصناعة عام ٢٠١١ نمواً بنسبة ٣,٤٪ بعد أن كان نموه بنسبة ٦,٢٪ عام ٢٠١٠

٩ الميزان التجاري هو الفرق بين تصدير واستيراد البضائع فقط.

١٠ هو الناتج المحلي الإجمالي ما عدا ناتج الخدمات العامة وخدمات الإسكان.

١١ هو أحد الفروع الرئيسية للتصدير الصناعي.

نجح معظم المصدرين
الإسرائيليين بتوجيه سلعهم
لأسواق شرق آسيا وأميركا
اللاتينية

المصدرين الإسرائيليين بتوجيه سلعهم لأسواق شرق آسيا وأميركا اللاتينية^{١٢} بدلا من الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية نظرا لتأخر الفعاليات الاقتصادية في هذه الدول، ولكن هذا التغيير لا يمكنه أن يمنع الإصابات والأضرار المتوقعة لفرع الصناعة وبالذات للفروع التصديرية والتي يمكن أن تنجم عن أزمة مالية في منطقة اليورو والولايات المتحدة، علما أن التصدير الإسرائيلي إلى هذه الأماكن يشكل نسبة ٦٨٪ تقريبا من مجمل التصدير الإسرائيلي. وسجل الارتفاع الأكبر في الإنتاج الصناعي في العام ٢٠١١ في فروع المجوهرات والماس (٥, ٤٢٪)، البلاستيك والمطاط (٨, ١٢٪)، فرع الكهرباء (١, ٩٪)، صناعة الصلب (٩, ٨٪)، الكيماويات والأدوية (٣, ٨٪)، فرع المواد الغذائية والمشروبات (٦, ٧٪)، الصناعات التقليدية كالنسيج والملابس والمنتجات الجلدية (١, ٥٪)، المواد المعدنية (٢, ٣٪).

٢. **فرع الزراعة:** وصلت قيمة الإنتاج الزراعي عام ٢٠١١ إلى ٢٦,٨ مليار شيكل (٤, ٧ مليار دولار) منها ٤, ١٦ مليار شيكل إنتاج نباتي والباقي إنتاج حيواني، وتشكل هذه القيمة ارتفاعا بنسبة ٨, ٥٪ مقارنة مع ٢٠١٠ حيث كانت قيمة الإنتاج الزراعي ٢٤, ٩ مليار شيكل. كان الناتج المحلي الإجمالي في فرع الزراعة^{١٣} ١١, ١ مليار شيكل. ارتفعت كمية الإنتاج الزراعي خلال ٢٠١١ بحوالي ٦, ٥٪ في حين ارتفع الإنتاج النباتي بنسبة ٤, ٥٪^{١٤} وارتفع الإنتاج الحيواني بنسبة ٧, ٤٪. وبالمقابل ارتفعت أسعار الإنتاج الزراعي بنسبة ٩, ٢٪ وهذا معناه ارتفاع قيمة الإنتاج الزراعي بنسبة ٨, ٥٪ كما ذكر سابقا. ارتفع التصدير الزراعي عام ٢٠١١ بنسبة ٩, ٥٪ وكان الارتفاع الأكبر بتصدير الخضار والبطاطا (٥, ١٣٪)، رافقه ارتفاع طفيف في أسعار التصدير بنسبة ٢, ٥٪. بالإضافة لذلك ارتفع تصدير الحمضيات بنسبة ٨, ٥٪ ورافقه ارتفاع أسعار التصدير بنسبة ٣, ٥٪.

سجل فرع الزراعة ارتفاعاً
بنسبة ٨, ٥٪

٣. **فرع السياحة:** على الرغم من تداعيات «الربيع العربي» والأزمة الاقتصادية المحتملة في أوروبا وأميركا، يبدو ان معطيات السياحة الوافدة (الداخلية) عن العام ٢٠١١، مشابهة للعام الأسبق ٢٠١٠ بل وتعلوه قليلا، حيث سُجّل عام ٢٠١١ كعام «ذروة سياحية»، وبلغ مجمل الوافدين إلى إسرائيل من الخارج ٣, ٥ مليون شخص، من بينهم ٢, ٨ مليون سائح.

سُجّل عام ٢٠١١ كعام «ذروة
سياحية»، وبلغ مجمل الوافدين
إلى إسرائيل من الخارج
٣, ٥ مليون شخص، من بينهم
٢, ٨ مليون سائح

١٢ هذه الدول تضررت أقل من غيرها من الأزمة المالية ويتوقع نمو اقتصادها بشكل سريع خلال السنوات القليلة القادمة.

١٣ قيمة الإنتاج الزراعي ناقص عوامل الإنتاج التي يشتريها المنتجون في الفرع.

١٤ بالأساس كمية الخضار والحمضيات.

المؤتمر السنوي الذي نظّمته وزارة السياحة الإسرائيلية خلال شهر كانون الأول العام ٢٠١١. ومن جهة أخرى، أشار وزير السياحة، «ستاس ميسيجنيكوف»، أنه على ضوء أزمة الأسواق الأوروبية التي تشكّل المصدر الأساسي للسياحة إلى إسرائيل، فإنّ النية تتجه إلى تنشيط جهود الترويج والدعاية السياحية في أسواق ناشئة وواعدة أخرى، مثل الهند والصين والبرازيل. وتشير المعطيات إلى ارتفاع ملحوظ في العام ٢٠١١ (٤٠٪)، في عدد السياح الوافدين إلى إسرائيل بواسطة السفن والبواخر، مقارنة بالعام الأسبق، حيث بلغ عددهم هذا العام (٢٤٠) ألف سائح. وبالمقابل سُجل في العام ٢٠١١ تراجع بنسبة ٣٦٪ في عدد الوافدين إلى البلاد في زيارة ليوم واحد - وفُسّر هذا التراجع بتداعيات «الربيع العربي». وفي هذا السياق قال وزير السياحة إنه على الرغم من افتقار السياحة من مصر «فقد نجحنا في الحفاظ على أعداد السياح، ما يعني أننا نجحنا في تطوير نوعية السائح». واستنداً إلى المعطيات، يتبين أنّ الولايات المتحدة تشكّل العام ٢٠١١، المصدر الأساسي للسياحة إلى إسرائيل، بواقع ٦٠٠ ألف سائح، بتراجع بنسبة ٥٪ بالمقارنة بالعام ٢٠١٠. وتحتل روسيا المرتبة الثانية بواقع ٥٠٠ ألف زائر، بتراجع بنسبة ٩٪ مقارنة بعام ٢٠١٠، والسبب في ذلك تراجع «السياحة اليومية» على ضوء الأحداث في مصر. وتُقدّر المدخولات من السياحة الوافدة إلى إسرائيل للعام الماضي ٢٠١١ بحوالي ١٧ مليار شيكل، بزيادة نسبتها ١٠٪، أي ٥,٥٪ من مجمل الصادرات و ١٦,٨٪ من الخدمات التصديرية، فيما تقدّر المدخولات من السياحة الداخلية بعشرة مليارات شيكل، بزيادة نسبتها ٣٪. وتقدّر المدخولات من السياحة المغادرة (الخارجة) بحوالي ٨ مليارات شيكل، بزيادة نسبتها ٥٪. وبالمجمل، تقدّر المدخولات من السياحة في العام ٢٠١١ بحوالي ٣٥ مليار شيكل بزيادة نسبتها ٧٪. واستوعب فرع السياحة حوالي ٢٠,٠٠٠ عاملاً جديداً. تقلّ مساهمة فرع السياحة عن ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي إلا أنّ قيمتها المضافة بالعملة الخارجية تبلغ ٨٥٪ ممّا يجعلها تحتلّ المرتبة الأولى على سلم الصناعات التصديرية في البلاد ويعمل فيها ١٤٠ ألف مستخدم. تعمل وزارة السياحة حالياً على زيادة عدد السياح إلى ٥ مليون سائح عام ٢٠١٣. ويتوقع اقتصاديو وزارة السياحة أن تخلق هذه المعطيات ما يقارب ١١٠,٠٠٠ وظيفة جديدة خلال ٥ سنوات، هذا بالإضافة إلى ١٤٠ ألف عامل يعملون حالياً في فرع السياحة في إسرائيل.

تُقدّر المدخولات من السياحة
الوافدة إلى إسرائيل للعام
الماضي ٢٠١١ بحوالي ١٧ مليار
شيكل، بزيادة نسبتها ١٠٪
بالمقارنة مع العام

تميز فرع البناء والإنشاءات
بداية النصف الثاني من العام
٢٠١١ بهبوط في الطلب وارتفاع
في العرض

٤ . فرع البناء والإنشاءات: لوحظت في فرع البناء والإنشاءات حركة اقتصادية نشطة وخاصة في النصف الأول من العام ٢٠١١ حيث نما ناتج فرع البناء بنسبة ٩, ٨٪ خلال هذه الفترة. ومن المعروف أن هذا الفرع يعاني من أزمة خانقة تفوق تميزه للسنة العاشرة على التوالي، وهذه الأزمة نابعة من مشكلة تقليص الاعتمادات البنكية وغير البنكية بصورة كبيرة وخصوصا في فرع البناء. شهد عام ٢٠١١ ارتفاعا بنسبة عدد بدايات البناء مقارنة مع العام ٢٠١٠ وبلغ عدد المباني المقامة عام ٢٠١١ نحو ٣٣٥٠٠ وحدة سكنية، وتميز هذا الفرع منذ بداية النصف الثاني من العام ٢٠١١ بهبوط في الطلب وارتفاع في العرض، بينما قدرت وزارة الإسكان الطلب على الشقق السكنية بحوالي ٣٧٠٠٠ شقة، وبذلك تكون الفجوة بين كمية الطلب والعرض قد تقلصت بشكل جذري (كانت هذه الفجوة تقدر بحوالي ١١٠٠٠ شقة سكنية عام ٢٠١٠: ٢٩٠٠٠ وحدة سكن مبنية مقابل ٤٠٠٠٠ شقة سكنية مطلوبة). يعود تقليص الفجوة هذا إلى أمرين رئيسيين: الأول قرار بنك إسرائيل رفع الفائدة على القروض السكنية وبهذا يكون الطلب على الشقق قد تقلص نوعا ما، أما الأمر الثاني فهو متعلق بقرار وزارة الإسكان الإعلان عن برنامج «سكن في متناول اليد»^{١٥} يتم بناء عليه بيع أراضٍ لمقاولين بنصف السعر المحدد، وبذلك يتم عرض المساكن المقامة على هذه الأراضي بسعر أقل بحوالي ٥٠٪ من السعر الاعتيادي. هبطت الأسعار الفعلية للمباني والشقق عام ٢٠١١ بنسبة ٤٪ بشكل عام، وبنسبة ٢٠٪ منذ العام ١٩٩٧. ونحصل إذا أخذنا بعين الاعتبار هبوط سعر صرف الدولار، على صورة مغايرة مفادها أن أسعار المباني والشقق ارتفعت بنسبة ٩, ٥٪ بمفاهيم الدولار. يتسم فرع البناء بتباطؤ واضح في فعالياته في مناطق بعيدة عن المركز، حيث تكثر الفئات الضعيفة والمتوسطة اقتصاديا، وينبع هذا التباطؤ إثر ارتفاع نسبة البطالة في هذه المناطق، بالإضافة إلى إلغاء الهبات الممنوحة من قبل وزارة الإسكان لكل المستحقين. يشار هنا أن عملية تجنيد الأموال عن طريق البورصة المتمثل بإصدار سندات دين مختلفة قد توقف بشكل تام عام ٢٠٠٩ عقب الأزمة المالية. أما على صعيد البناء في المستوطنات فقد واصلت إسرائيل التوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي في الضفة الغربية وبلغ إنفاق حكومة إسرائيل على الاستيطان نحو ٣٨ مليار شيكل، أي ما يعادل ١٠ مليار دولار أنفقت على المستوطنات اليهودية المقامة

بلغ إنفاق حكومة إسرائيل
على الاستيطان نحو ٣٨
مليار شيكل، أنفقت على
المستوطنات اليهودية المقامة
في الضفة الغربية
٢٠١١

١٥ هذا البرنامج وافق عليه وزير الإسكان «أريئيل أتيا» وهو برنامج يميز عنصريا ضد السكان العرب، إذ يحصل كل من يخدم في الجيش، هو وزوجته على نقاط تمكنه من تقديم طلب لشراء مسكن ضمن البرنامج المقترح.

في الضفة الغربية في موازنة عام ٢٠١١. وتشمل المبالغ أعلاه إقامة وحدات سكنية جديدة في المستوطنات بالإضافة إلى شق الطرق ومشاريع صناعية في المستوطنات، وعلى تمويل الإعفاءات الضريبية التي يتمتع بها المستوطنون، وتشغيل العديد من قوى الأمن لحماية المستوطنات. ويذكر أن نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي في المستوطنات اليهودية فاق نصيب الفرد داخل إسرائيل عام ٢٠١٠ بنحو ١٥٠٠ دولار.

٥. **فرع الخدمات العامة:** ارتفع ناتج فروع الخدمات العامة والجماهيرية، والذي يتم حسابه وفقا لقيمة الرواتب المدفوعة لعمال القطاع الحكومي، لعمال السلطات المحلية ولعمال المؤسسات اللاربحية الممولة من قبل الحكومة، ارتفع بنسبة ٨, ٥٪ بعد ارتفاعه بنسبة ٨, ٤٪ عام ٢٠١٠.

أسواق العمل، العمالة والأجور

١. **نسبة البطالة:** أشارت معطيات دائرة الإحصاءات المركزية إلى أن نسبة البطالة في إسرائيل انخفضت عام ٢٠١١ إلى ٦, ٥٪ بعد أن كانت بنسبة ٧, ٦٪ عند نهاية ٢٠١٠ ووصل عدد العاطلين عن العمل إلى ١٥٩ ألفا، وهو يمثل هبوطا بحوالي ٨٩ ألف عاطل عن العمل مقارنة مع ٢٠١٠. تصل نسبة البطالة لدى الرجال إلى ٩, ٤٪ وبين النساء إلى ٨, ٥٪.

٢. **نسبة المشاركة:** وصلت نسبة المشاركة في قوة العمل في الربع الأخير من ٢٠١١ إلى ٥٧, ٥٪ مقابل ٥٦, ٨٪ في الربع الأخير من العام ٢٠١٠ و ٥٥, ٤٪ في نهاية العام ٢٠٠٩. ارتفعت نسبة المشاركة في قوة العمل بين الرجال إلى ٦٢, ٦٪ بدلا من ٤, ٦٢٪ أما نسبة المشاركة لدى النساء فارتفعت من ٦, ٥١٪ إلى ٩, ٥١٪. ولكن هذه النسبة لا زالت الأدنى بين الدول الغربية خاصة، وذلك بسبب المشاركة المتدنية للقطاع اليهودي الأصولي (الحريديم) والبالغة ٤٥٪ من القوة العاملة، وكذلك مشاركة العرب الفلسطينيين في إسرائيل في القوة العاملة والبالغة ٣٩٪.

٣. **كمية العمل:** ارتفعت كمية العمل عام ٢٠١١ في القطاع الإنتاجي^{١٦} بنسبة ٢, ٥٪ بعد ارتفاعها بنسبة ٩, ٣٪ عام ٢٠١٠ وهبوطها بنسبة ٨, ١٪ عام ٢٠٠٩. نتج هذا الارتفاع عن ارتفاع معدل عدد ساعات العمل للمشتغل

نصيب الفرد من الإنفاق
الحكومي في المستوطنات
اليهودية فاق نصيب الفرد
داخل إسرائيل عام ٢٠١٠
بنحو ١٥٠٠ دولار

١٦ يشمل عدد ساعات العمل لمجمل المشتغلين في فروع القطاع الإنتاجي، مواطني دولة إسرائيل وغيرهم ممن هم ليسوا مواطنيها (من خارج البلاد أو من الأراضي الخاضعة للسلطة).

ارتفع معدل الأجر للأجير
الواحد إلى ٨٥٥٥ شيكلا
(٢٣٤٣ دولارا) بعد أن
كان ٨٣٤٠ شيكلا في نهاية
العام ٢٠١٠ و ٧,٤٦٣ شيكلا
في نهاية العام ٢٠٠٩

الدخل المتوسط الشهري في
قطاع التكنولوجيا الرفيعة
أكثر من ٢٠ ألف شيكل

الواحد . أما فيما يتعلق بنتاج العمل^{١٧} فقد ارتفع بنسبة وصلت إلى ٦,٠٪ فقط .

٤ . **الأجر الفعلي**: ارتفع معدل الأجر للأجير الواحد إلى ٨٥٥٥ شيكلا^{١٨} (٢٣٤٣ دولارا) بعد أن كان ٨٣٤٠ شيكلا في نهاية العام ٢٠١٠ و ٧,٤٦٣ شيكلا في نهاية العام ٢٠٠٩ . ولكن إذا أمعنا النظر وحللنا تطورات دخل العمال في إسرائيل قد نجد صورة غير متكافئة تماما . هنالك تفاوت ملحوظ في الدخل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة ، إذ تفيد مؤشرات دائرة الإحصاءات المركزية ووزارة المالية إلى أن الدخل المتوسط الشهري في قطاع الصناعة يعلو الدخل العام بنسبة ٤٠٪ ، ويصل في الوقت الراهن إلى ١١,٨٠٠ شيكل (٣٢٤٠ دولارا) . هذا التفاوت يبرز أيضا داخل قطاع الصناعة نفسه ، فقد كانت قيمة الدخل المتوسط الشهري في قطاع التكنولوجيا الرفيعة أكثر من ٢٠ ألف شيكل (٥٥٨٦ دولارا) ، وفي صناعة التكنولوجيا المختلطة أكثر ١٥ ألف شيكل (٤١٨٩ دولارا) ، فيما بلغ في الصناعات التقليدية ٨ آلاف شيكل ويقارب معدل الدخل العام . بدا هذا التفاوت جليا بين الفئات المختلفة ، ففي أعقاب الطفرة التي شهدتها النمو الاقتصادي بين الأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٧ لم تحرز سوى الفئتين الأكثر ثراء ، ولا سيما الأولى بينهما ، ارتفاعا في حصتهما من مجمل الدخل ، وقد استمرت الظاهرة خلال الأعوام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ على الرغم من تحسن الأوضاع الاقتصادية نوعا ما ، خاصة في الربع الأخير من العام ٢٠٠٩ وبداية الربع الأول من ٢٠١٠ . فقد أحرزت الفئتان المذكورتان على مدى السنوات الماضية ارتفاعا متتاليا في نصيبها من مجمل الدخل بلغ في العام ٢٠٠٤ نسبة ٤٤,٢٪ ، وصل في العام ٢٠٠٥ إلى ٤٤,٧٪ ، إلى ٤٤,٨٪ في العام ٢٠٠٦ ، إلى ٤٤,٩٪ عام ٢٠٠٧ وإلى ٤٥,١٪ عام ٢٠٠٨ وإلى ٤٥,٢٪ عام ٢٠٠٩ وإلى ٤٥,٤٪ عام ٢٠١٠ وإلى ٤٥,٦٪ عام ٢٠١١ . وقد بلغ متوسط دخل الأسرة الشهري للفئة الأكثر ثراء في العام ٢٠١١ حوالي ٤٥,٧٥٨ شيكلا (١٢٥٣٦ دولارا) ، وهو ارتفاع بنسبة ٢,٦٪ عما كان عليه عام ٢٠٠١ ويعادل نحو ٤ أضعاف متوسط دخل الأسرة في الفئة الخامسة . في المقابل طرأ انخفاض في حصة الفئات السبع الدنيا ، فيما بقيت حصة الفئة الثامنة على حالها .

١٧ الناتج الصافي لساعة عمل واحدة في القطاع الإنتاجي .
١٨ محتلن في دائرة الإحصاءات المركزية لغاية ٣١ كانون الثاني ٢٠١٢ .

أسواق المال

تميز عام ٢٠١١ بكونه عاما أسودا في أسواق المال، حيث خسر مؤشر أسهم «تل-أبيب ٢٥» ١٨.١٩٪ من قيمته ووصل إلى ١٠٨٥,٥٩ نقطة، بينما خسر مؤشر أسهم «تل-أبيب ١٠٠» ٢٠.٢٠٪ من قيمته، وخسر مؤشر «بلو-تك» ٢٦.٢١٪ من قيمته، وانخفض مؤشر «نادلان» ٢٣.٢٢٪ من قيمته. وقد قررت شركة تدريج الاعتماد «موديس» وعلى الرغم مما ذكر أعلاه، إبقاء تدريج اعتماد إسرائيل على ما كان عليه بمستوى A1 وهذا إن دل على شيء فهو يدل على ثبات الاقتصاد لثبات الصناعة الإسرائيلية وقوة القطاع المالي في الدولة. ووفقا لشركة «موديس» يشهد التصدير في قطاع «الهاي-تك» استمرار النمو الاقتصادي في الدولة على الرغم من إمكانية تراجع الاقتصاد بسبب عدم الثبات في الأسواق العالمية. أما الاقتصادي الرئيسي في بنك هبوعليم^{٢٣} «ليولايدرمان» فيتوقع أن يستقر الوضع في أسواق المال مع منتصف العام ٢٠١٢ مع إمكانية رؤية علامات انتعاش، ولكنه يتحفظ ويقول: إن النصف الأول من العام ٢٠١٢ قد يكون صعبا للغاية على المستويين العالمي والمحلي، ومن هنا يطالب «لايدرمان» بعدم الانجرار وراء التشاؤم الذي يميز بعض الأوساط الاقتصادية في إسرائيل.

تكبد الإسرائيليون خسائر جمة جراء انهيار أسعار الأسهم في بورصة تل أبيب، وبلغ حجم هذه الخسائر ٦٠ مليار شيكل في الشهر وما مجموعه ١٦٠ مليار شيكل منذ بداية العام الجاري. وأشارت صحيفة معاريف^{٢٤} الإسرائيلية إلى أن ما أصاب البورصات العالمية ألحق بالإسرائيليين خسائر بلغت نحو ٢٨ مليار شيكل منذ بداية العام الجاري ما يجعل إجمالي خسائر الإسرائيليين جراء انهيار البورصات المحلية والعالمية يصل نحو ١٨٨ مليار شيكل منذ بداية العام الجاري، ونحو ٧٦ مليارا خلال الشهر الأخير من العام ٢٠١٢. وأدى منذ بداية العام الجاري إلى خسارة ما نسبته ٧,٥٪ من قيمة محفظة أصول أموال الجمهور الإسرائيلي المقدرة حالياً بنحو ٢,٣٧ تريليون شيكل، ما يعني أن كل أسرة خسرت في المتوسط نحو ٩٠ ألف شيكل، في أعقاب انهيار البورصات منذ بداية العام الحالي.

تميز عام ٢٠١١ بكونه عاما أسودا في أسواق المال، حيث خسر مؤشر أسهم «تل-أبيب ٢٥» ١٨.١٩٪ من قيمته ووصل إلى ١٠٨٥,٥٩ نقطة، بينما خسر مؤشر أسهم «تل-أبيب ١٠٠» ٢٠.٢٠٪ من قيمته

إبقاء تدريج اعتماد إسرائيل على ما كان عليه بمستوى

A1

- ١٩ وهو مؤشر يضم أكبر ٢٥ شركة في إسرائيل من حيث دورة المبيعات السنوية، بحيث لا تقل هذه الدورة عن ٦٠٠ مليون شيكل.
- ٢٠ وهو مؤشر يضم أكبر ٧٥ شركة في إسرائيل من حيث دورة المبيعات السنوية، بالإضافة إلى أكبر ٢٥ شركة مشمولة في مؤشر «تل-أبيب ٢٥».
- ٢١ وهو مؤشر يضم أكبر ١٥ شركة تعمل في مجال الصناعات التكنولوجية الرفيعة.
- ٢٢ وهو مؤشر يضم أكبر ٥٠ شركة تعمل في مجال العقارات والمقاولات.
- ٢٣ وهو أكبر بنوك إسرائيل.
- ٢٤ في العدد الصادر يوم ٢ كانون الثاني ٢٠١٢.

أما فيما يتعلق بأسواق سندات الدين فقد بقيت سندات دين الشركات الخاصة على ما كانت عليه منذ بداية العام، بينما سجلت سندات الدين الحكومية ارتفاعاً ملحوظاً وصل إلى ٨٪ منذ بداية ٢٠١١. ولكن الأهم من ذلك هو هبوط تجنيد الأموال عن طريق إصدار سندات دين جديدة بنسبة ٦٥٪ مقارنة بالعام ٢٠١٠، ويضاف إلى ذلك نية الحكومة تجنيد أموال طائلة خلال العام ٢٠١٢ عن طريق إصدار سندات دين جديدة ما قد يسبب في حدوث أزمة اعتماد بنكي، وخاصة للمصالح المتوسطة والصغيرة (أنظر الفصل السابع فيما يلي).

التضخم المالي عام ٢٠١١

أفاد التقرير السنوي الصادر عن دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل أن جدول غلاء المعيشة ارتفع طيلة العام ٢٠١١ بالمجمل بنسبة ٢,٢٪ مقابل ارتفاع بنسبة ٢,٧٪ العام السابق ٢٠١٠. وأفاد التقرير كذلك أن نسبة التضخم المالي السنوي بقيت في إطار الهدف السنوي لاستقرار الأسعار الذي حددته الحكومة (١٪/٣٪)، على الرغم من أن الجدول التراكمي للأسعار في السنوات الخمس الأخيرة (كانون الأول ٢٠١١ مقابل كانون الأول ٢٠٠٦) قد ارتفع تراكمياً بنسبة ١٧٪، أي بمعدل ٣,٤٪ في السنة.

ارتفع جدول غلاء المعيشة طيلة العام ٢٠١١ بنسبة ٢,٢٪ مقابل ارتفاع بنسبة ٢,٧٪ العام السابق ٢٠١٠

وسُجّلت في أربعة بنود رئيسية للاستهلاك عام ٢٠١١ ارتفاعات أسعار أعلى من ارتفاع جدول الغلاء للمستهلك العام المتوسط: المواد الغذائية (ارتفاع ٣,٢٪)، الإسكان (١,٥٪)، صيانة المنزل (٩,٣٪) والصحة (٦,٢٪)، وفي ثلاثة بنود استهلاك رئيسية سُجّلت ارتفاعات أسعار أدنى من معدل الارتفاع طيلة العام ٢٠١١ بأكمله: الملابس والأحذية (١,٢٪)، المواصلات والاتصالات (٧,١٪) والمتنوعات (٣,١٪). وسُجّلت عام ٢٠١١ في ثلاثة بنود استهلاك رئيسية، هي: الفواكه والخضار، الأثاث والتعليم والأدوات المنزلية، والثقافة والترفيه - تراجعاً في الأسعار بنسب: ١,٨٪، ٤,٠٪ و ٣,٠٪، تبعاً.

وفيما يتعلق ببند الفواكه والخضار الذي ارتفع عام ٢٠١٠ بنسبة ١٦٪ فقد تراجع عام ٢٠١١ بنسبة ١,٨٪، بينما تراجع بند التعليم والثقافة والترفيه بنسبة ٣,٠٪ بعد أن كان ارتفع عام ٢٠١٠ بنسبة ٥,١٪، وارتفع بند صيانة المنزل عام ٢٠١١ بنسبة ٩,٣٪ بعد أن كان تراجع عام ٢٠١٠ بنسبة ٢,١٪، أما بند الإسكان الذي ارتفع عام ٢٠١٠ بنسبة ٩,٤٪ فقد ارتفع العام الماضي بنسبة ٥,١٪.

الفصل الثاني

الثورات العربية وانعكاساتها على الاقتصاد الإسرائيلي

أثارت الثورات التي يشهدها العالم العربي المخاوف لدى كل من صنّاع القرار وأرباب المرافق الاقتصادية من أن تمثل التحولات الناجمة عنها تهديداً لكل الإنجازات التي حققتها إسرائيل بفعل عوائد التسوية، فقد اعتبرت النخب الإسرائيلية أن ما حدث في العالم العربي يمثل تهديداً لاتفاقية «كامب ديفيد»، التي أتاحت لإسرائيل تقليص نفقات الأمن ومضاعفة الاستثمار في المجالات المدنية التي تعزز النمو، وتبعد شبح الركود الاقتصادي. وقام قادة جهاز الأمن الإسرائيلي بالمطالبة بزيادة النفقات الأمنية في أعقاب تفجّر الثورات العربية والتي قد يكون لها تأثير ملحوظ على منعة إسرائيل وحصانتها الاقتصادية والاجتماعية.

يُستدل من المعطيات الرسمية الإسرائيلية على أنّ توقيع اتفاقية سلام مع مصر والأردن («كامب ديفيد» مع مصر، و «وادي عربة» مع الأردن) مثل نقطة تحوّل فارقة نحو تحقيق إسرائيل طفرة اقتصادية هائلة، ومكّن تراجع مستوى التهديدات الأمنية على الجبهتين الجنوبية والشرقية صنّاع القرار من تقليص النفقات الأمنية بشكل كبير، بحيث تم توجيه الموارد التي كانت مخصّصة للأمن نحو الاستثمار في مجال البنى التحتية المدنية والتقنيات المتقدمة، وغيرها من المجالات. وأدّى هذا الواقع إلى تراجع كبير في حجم الحصّة التي تشغلها موازنة الأمن في كل من الموازنة العامة للدولة والنتائج المحلي الإجمالي. وإذا قمنا باستعراض معطيات اقتصادية تاريخية نجد أن حجم موازنة الأمن في العام ١٩٧٤ قد تضاعف بقرار من رئيسة الوزراء «غولدا مئير»، لتبلغ ٤٧٪ من الموازنة العامة للدولة، و ٣٧٪ من إجمالي الناتج المحلي، وذلك على إثر حرب عام ١٩٧٣ وذلك لتغطية حجم النفقات التي تطلّبتها عملية إعادة بناء الجيش وفرقه وألويته، لاسيّما في الجبهة الجنوبية في أعقاب الحرب. ولإدراك حجم التحوّل الذي طرأ على بنية موازنة الأمن في أعقاب هذه الخطوة، فإننا نشير إلى أنّ موازنة الأمن لعام ٢٠١١، والتي تبلغ ٥٠ مليار شيكل (نحو ١٣ مليار دولار)، وتعتبر أكبر موازنة على الإطلاق في تاريخ إسرائيل، تمثّل ١٥٪ من الموازنة العامة للدولة، و ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي الذي يبلغ ٨٦٠ مليار شيكل (نحو ٢٢٦ مليار دولار). وعليه جاء تعاضم قوّة إسرائيل العسكرية في أعقاب الحرب، على حساب النمو الاقتصادي (التعليم والصحة والرفاه الاجتماعي والإسكان)، وكادت الدولة تعلن إفلاسها، لولا الخطة الاقتصادية الشاملة التي وضعتها حكومة الوحدة

تعتبر موازنة الأمن لعام ٢٠١١، والتي تبلغ ٥٠ مليار شيكل أكبر موازنة على الإطلاق في تاريخ إسرائيل

الوطنية في العام ١٩٨٥ . ولقد مكن تقليص موازنة الأمن، في أعقاب توقيع معاهدة «كامب ديفيد»، إسرائيل من توجيه الموارد لسداد فوائد الديون، بالإضافة إلى أنّ جزءاً من التقليص وجه إلى قطاعات الصحة والتعليم والإسكان، أي إنّ «السلام» والاستقرار ساهما في تمكين صنّاع القرار في إسرائيل، من اتّباع سياسة اقتصادية واجتماعية ضمنت تكريس أسس دولة الرفاه الاجتماعي، لتكون إسرائيل بيئةً جاذبة للهجرة اليهودية . وقد كان لهذا التطور دورٌ كبير في تعزيز الاقتصاد الإسرائيلي، عبر تمكين إسرائيل من استيعاب موجات الهجرة اليهودية (من الدول التي كانت تشكّل الاتحاد السوفياتي سابقاً) أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات من القرن الماضي . وقد أدى هذا الأمر بدوره إلى تعاظم التصدير والنمو الاقتصادي بشكل كبير وكان لهذا دوره في إحداث طفرة في عوائد التصدير للخارج، فارتفعت هذه العوائد من ٥٠ مليار دولار سنوياً قبل موجات الهجرة، إلى ٨٠ مليار سنوياً بعد هذه الموجات . وقد مهد توقيع اتفاقية «كامب ديفيد» لتوقيع منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقيات أوسلو، وتوقيع الأردن معاهدة وادي عربة، وهو ما عزز وتيرة النمو الاقتصادي .

وقال عوديد عيران، رئيس معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، أنّه منذ توقيع المعاهدة في العام ١٩٧٩، وحتى اندلاع المظاهرات المطالبة بالتغيير في ميدان التحرير في الخامس عشر من كانون الثاني ٢٠١١، لم تطرح أيّ علامات استفهام حول مدى التزام مصر باتفاقية «كامب ديفيد»، على الإطلاق . ويشير عيران إلى أنّ النظام المصري فاجأ إسرائيل عندما صمدت اتفاقية كامب ديفيد، في الوقت الذي قصفت إسرائيل المفاعل النووي العراقي في العام ١٩٨١، وغزت لبنان في العام ١٩٨٢، وفي خضمّ انتفاضة الحجارة والأقصى في فلسطين، وكذلك حرب لبنان الثانية في العام ٢٠٠٦، وحرب غزة في العام ٢٠٠٨ . بل إنّ مصر، بدلاً من الاحتجاج الحقيقي على سلوك إسرائيل، حرصت على تهدئة الأطراف العربية عندما أثارت الممارسات الإسرائيلية غضب العالم العربي، ولا يستبعد عيران تخلي مصر عن اتفاقية كامب ديفيد، مستنداً في حكمه هذا إلى نتائج استطلاع للرأي العام أجراه معهد (The Pew Research Center) التي أظهرت أنّ ٥٤٪ من المصريين يرون وجوب إلغاء معاهدة كامب ديفيد، مقابل ٣٦٪ أيّدوا وجوب الحفاظ عليها . ويذهب دان إدار، الذي تولّى في السابق مناصب قيادية في جهاز الموساد ويعمل حالياً محاضراً لدراسات الشرق الأوسط في جامعة تل أبيب، إلى ما ذهب إليه عيران، مشيراً إلى أنّ غياب نظام الرئيس مبارك سيسمح بالتعبير عن عداوة إسرائيل الراسخة عميقاً في الوعي الجمعي للمصريين . وهو لا يستبعد أن يؤدي اندماج الإسلاميين في الحياة السياسية المصرية إلى تحالفهم مع قادة الجيش،

متوقفاً أن يساهم مثل هذا التحالف في التعجيل بوضع حد لمعاهدة كامب ديفيد . أما المستشرق ألكساندر بلي فيرى أن نظام الحكم المقبل في مصر لن يلجأ إلى إلغاء اتفاقية كامب ديفيد حتى لا يخسر الشرعية الدولية ، لكنه في المقابل سيعمل على إضعافها على نحو تقع فيه مسؤولية إغائها على إسرائيل . وبسبب هذه المخاوف ، ترى النخبة العسكرية وعددٌ من الخبراء الاقتصاديين وبعض أرباب المرافق المهمة ، أن التهديدات التي تنطوي عليها الثورات العربية ستفرض إدخال تغييرات جذرية على حجم ميزانية الأمن وبنيتها ، علاوة على إعادة صياغة سلم الأولويات الإسرائيلي بشكل جذري .

وقد عبّر عن ذلك بشكل واضح رئيس هيئة أركان الجيش بني جانتس ، الذي قال : إن التحوّلات التي يشهدها العالم العربي توجب تخصيص موازنات إضافية للجيش ، معتبراً أن هذه التحوّلات فاقمت من مستوى التهديدات وحجمها على كل الجبهات . ويتحدث رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق عاموس يادلين ، عن «انقلاب» يجب أن تشهده موازنة الأمن في حال تحققت التنبؤات السوداوية بانهيار كامب ديفيد في أعقاب التحوّلات في العالم العربي . ويعتبر أن إسرائيل باتت مطالبة بالاستعداد لمراكمة الردع في مواجهة مصر ، مع كل ما يعنيه ذلك من إدخال تغييرات جذرية على بنية الجيش الإسرائيلي وانتشاره ، وهذا يعني زيادة حجم ميزانية الأمن بشكل كبير . ويتفق وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك مع أولئك الذين يرون أن التحوّلات في مصر تمثل خطراً حقيقياً على مصير معاهدة كامب ديفيد ، متوقفاً أن تتنافس الأحزاب المصرية بعد الثورة فيما بينها على إظهار عدائها لكل من إسرائيل والولايات المتحدة . ويرى باراك أن هذا السيناريو يعني زيادة النفقات الأمنية بشكل جذري ، لكنه يرى أن إسرائيل ليس بإمكانها تأمين النفقات الأمنية وحدها ، لذا لا يتردد في مطالبة الولايات المتحدة بدفع عشرين مليار دولار إضافية لموازنة الأمن ، مساهمة منها في مساعدة إسرائيل على تحمّل تبعات الثورات العربية على أمنها القومي ، ولم يفت باراك أن يذكر الأميركيين بأن استثمار هذا المبلغ سيعود بالنفع على الولايات المتحدة «لأن ضمان تفوق إسرائيل يمثل أحد عوامل الاستقرار في منطقة غير مستقرة» . ويرى أوري جلاي ، مدير عام المجموعة الاستثمارية «سيجما» ، أن حجم موازنة الأمن الإسرائيلية اعتمد في العقود الثلاثة الماضية بشكل أساسي ، على حالة الهدوء التي تسود الحدود مع مصر والأردن وسورية ، وهو ما لن يستمر . لذا ، يتوقع جلاي أن يدفع تعاضم النفقات الأمنية الحكومة الإسرائيلية إلى تجريد الوزارات المدنية المختلفة من مواردها المالية ، ونقلها إلى وزارة الدفاع لتغطية المصاريف الأمنية .

ويرى المحللون في إسرائيل أن إسقاطات الثورات في العالم العربي لا تتمثل فقط

ترى النخبة العسكرية وعددٌ من الخبراء الاقتصاديين وبعض أرباب المرافق المهمة ، أن التهديدات التي تنطوي عليها الثورات العربية ستفرض إدخال تغييرات جذرية على حجم ميزانية الأمن وبنيتها ، علاوة على إعادة صياغة سلم الأولويات الإسرائيلي بشكل جذري

في زيادة نفقات الأمن بشكل كبير ، بل هناك مخاوف من مساهمة هذه الثورات في تقليص معدلات النمو وبروز مظاهر الركود الاقتصادي ، مما سيجد ترجمته في تراجع الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي بشكل كبير . وهذا يعني مضاعفة الحيز الذي تشغله موازنة الأمن في كل من الموازنة العامة للدولة والناتج المحلي الإجمالي ، أي أن إسرائيل وفق هذه التوقعات مهددة بالعودة إلى الظروف نفسها التي مرت بها بعد حرب عام ١٩٧٣ ، مع كل ما يعنيه هذا من تحول النمو إلى ركود واستفحال التضخم .

ويرى تسفي ليبيا ، المعلق الاقتصادي لصحيفة «يديعوت أحرونوت» ، أن تعاضم مستويات الإنفاق الأمني المتوقع في أعقاب التحولات في العالم العربي سيدفع إسرائيل إلى انتهاج سياسة تقشّف اقتصادية ، وسيجبر مخططي السياسة الاقتصادية الإسرائيلية على التراجع عن توجهاتهم السابقة لتقليص الضرائب ، على اعتبار أن المبدأ السائد في إسرائيل يقول : إنه عند المفاضلة بين المناعة الأمنية والمناعة الاجتماعية يتوجب تفضيل الخيار الأول من دون تردد . ومن ضمن مظاهر السياسة التقشفية التي يشير إليها ليبيا التراجع عن التوجه الذي كان سائداً حتى اندلاع الثورات العربية ، والمتمثل في تقليص الضرائب . بل إنه بات يتوقع حالياً ، أن تلجأ إسرائيل إلى فرض ضرائب جديدة للوفاء بمتطلبات الأمن . ويتوقع ليبيا ، أن يؤدي تعاضم الإنفاق الأمني إلى تراجع في حجم فائض الدخل القومي السنوي بشكل كبير ، مع العلم أن هذا الفائض يُستخدم عادة في تمويل مخصصات الضمان الاجتماعي للجمهور ، لاسيما للطبقات الضعيفة .

وما يقض مضاجع النخبة السياسية والاقتصادية في إسرائيل أكثر هو المخاوف من أن تسفر الثورات العربية عن فرض قيود على تجارة إسرائيل الخارجية . ذلك أن ٩٨٪ من هذه التجارة تُنقل عبر البحار ، وثالث الاستيراد والتصدير الإسرائيليين يوجّه نحو الشرق عبر البحر الأحمر ، أي عبر قناة السويس . ولا يتخوف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو من إغلاق قناة السويس أمام السفن التجارية الإسرائيلية فقط ، بل إنه يخشى أن يقدم المصريون على إغلاق مضائق تيران وتهديد الملاحة البحرية عبر ميناء إيلات ، ما يعني خنق إسرائيل تماماً .

ومن الواضح أنه في حال تعاضم مستوى الإنفاق الأمني ، فإنه سيكون على حساب الإنفاق المدني ، ما يمثل أساساً لافتراض أن مبلوري السياسة الاقتصادية الإسرائيلية سيجدون أنفسهم مضطرين لتقليص مخصصات الضمان الاجتماعي ، وهو ما قد يؤثر في موقع إسرائيل كبيئة جاذبة للهجرة ، وقد يزيد من مظاهر الهجرة العكسية .

يمكننا تقسيم انعكاسات الثورات العربية ، وبالتحديد ما حصل في مصر إلى قسمين :

الأول تداعيات الربيع العربي على المدى القصير والثاني على المدى البعيد :

التداعيات الاقتصادية المباشرة للثورة المصرية على إسرائيل

أثرت أحداث الثورة المصرية على الاقتصاد الإسرائيلي على المدى القصير، وتتلخص هذه التداعيات بما يلي:

١. هبوط أسعار الأسهم والمؤشرات الرئيسية في سوق المال في تل أبيب .
٢. توقف ضخ الغاز المصري، والذي أعاد إلى طاولة البحث في إسرائيل موضوع «لجنة شيشينسكي» واحتدام النقاش بين المستثمرين والدولة حول حصة الدولة من حقول الغاز التي تم اكتشافها مؤخراً في البحر المتوسط .
٣. الخسائر التي تكبدتها إسرائيل أثناء الثورة بفعل «التشويشات» التي تعرضت لها الموانئ المصرية، وخصوصاً موانئ الإسكندرية وبورسعيد ودمياط، حيث يتم نقل الكثير من البضائع عبر هذه الموانئ من وإلى إسرائيل .
٤. تباطؤ العمل في قناة السويس، التي يمر عبرها حوالي ٢٠٪ من حجم التبادل التجاري البحري الإسرائيلي مع العالم، وبتكلفة تصل إلى ٢٠٠ مليون دولار أسبوعياً .
٥. التوقعات بارتفاع أسعار القمح عالمياً، حسب تحليلات الخبير الاقتصادي الإسرائيلي شلومو عوز، الذي يعتقد أن نهاية شهر نيسان ستشهد ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار القمح كنتيجة للثورة المصرية وعوامل عالمية أخرى، وهو ما سيؤثر على المستهلك الإسرائيلي مباشرة .
٦. إضعاف عملة الشيكل الإسرائيلي مقابل العملات الأجنبية بنسبة ٥٪ خلال فترة وجيزة .

التداعيات الاقتصادية بعيدة المدى للثورة المصرية على إسرائيل

١. الزيادة المتوقعة في حجم الإنفاق على الدفاع والتسليح، لمواجهة التغييرات الإستراتيجية المحتملة لسقوط النظام المصري، حيث تشير المصادر الإسرائيلية إلى أن نظام مبارك كان يتبنى سياسة تتجاوز ما تتطلبه معاهدة كامب ديفيد، وهو ما أدى إلى خفض موازنة الدفاع الإسرائيلية خلال حكم مبارك من ٣٠٪ إلى ٩٪ من إجمالي الناتج المحلي .
٢. وعلى الرغم من موقف بعض الخبراء الذين رأوا أن هذه التخوفات مبالغ فيها، وتهدف إلى تبرير زيادات غير واقعية في ميزانية الأمن والدفاع، إلا أن لجنة الموازنات أقرت فعلاً طلباً للجيش بزيادة إضافية لميزانيته بحوالي ٢٠٠ مليون دولار .

تشير المصادر الإسرائيلية إلى أن نظام مبارك كان يتبنى سياسة تتجاوز ما تتطلبه معاهدة كامب ديفيد، وهو ما أدى إلى خفض موازنة الدفاع الإسرائيلية خلال حكم مبارك من ٣٠٪ إلى ٩٪ من إجمالي الناتج المحلي.

٣ . إيقاف عمل جميع الشركات الإسرائيلية التي تعمل في منطقة الدلتا وفقا لاتفاقية «الكويز» بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة، أي السوق الحرة في منطقة الدلتا، وعادت هذه الشركات إلى إسرائيل خوفاً من الأحداث، وهذا بحد ذاته يشكل ضررا مباشرا بعيد الأمد على الاقتصاد الإسرائيلي .

التداعيات الاقتصادية الناتجة عن توقف تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل

تصل الخسائر الناتجة عن توقف تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل، وعن الإلغاء المتوقع للصفقة المجحفة التي أبرمت في العام ٢٠٠٥، ويتم بموجبها إمداد إسرائيل بحوالي ٤٠٪ من حاجتها من الغاز إلى ٤ مليار شيكل سنويا. وتشير المصادر الإسرائيلية إلى أن إسرائيل توفر سنويا ملياري دولار من استيراد الغاز المصري بأثمان مخفضة عن السعر العالمي، كما أنها تكسب حوالي مليار دولار سنويا من بيع الغاز المصري في أراضي السلطة الفلسطينية وداخل السوق الإسرائيلية. وقد يؤدي عدم تزويد مصر لإسرائيل بكميات الغاز المتفق عليه خلال العام ٢٠١٢، إلى ضائقة كهربائية حادة، ترتب عنها في الوقت الحالي رفع سقف المدفوعات لـ ٤ مليار شيكل سيتحملها الاقتصاد الإسرائيلي وستكون عبئا شديدا عليه. وجاء في بيان لشركة الكهرباء الإسرائيلية، أن أول المتضررين من عدم ضخ الغاز المصري هو المستهلك الإسرائيلي بالدرجة الأولى، ثم أصحاب المصانع والمصدرين الإسرائيليين. ونقلت صحيفة «هآرتس» عن مدير عام الشركة «إيلي جليكمان» قوله: إن عدم استمرار مصر بتزويد إسرائيل بالغاز أدى إلى رفع أسعار الكهرباء بنسبة تصل إلى أكثر من ٢٠٪ ومن المتوقع أن يصل الارتفاع بأسعار الكهرباء إلى أكثر من ٣٠٪ خلال الفترة القريبة.

قد يؤدي عدم تزويد مصر لإسرائيل بكميات الغاز المتفق عليه خلال العام ٢٠١٢، إلى ضائقة كهربائية حادة

وأضاف المسؤول الإسرائيلي: «نحن نعمل بكل جهد مستطاع أمام الجهات المعنية من أجل عدم الوصول إلى مثل هذا الوضع، ونحن نستعد في الوقت نفسه لمواجهة أسوأ الاحتمالات، وكأنه لا يوجد غاز مصري»، مشيرا إلى أن شركته تسعى جاهدة من أجل استيراد «غاز سائل»، على الرغم من أنه مرتفع الثمن، مضيفا أنه في كل الأحوال أرخص ثمنا من الغاز العادي، ولا يؤثر سلبا على البيئة، وسيصل إلى إسرائيل في أوساط ٢٠١٢. وحذر جليكمان من أن عدم تزويد مصر لإسرائيل بالغاز المصري سيرغمها على الاعتماد على مزود إسرائيلي، الأمر الذي سينتج عنه خلل في تزويد الكهرباء، وخسائر فادحة، خاصة وان المنشآت التي تستخرج الغاز من البحر ما يزال انتاجها ضعيفا ولا يلبي الاحتياجات الإسرائيلية، بالإضافة إلى كون عملية نقل الغاز من البحر إلى داخل إسرائيل مكلفة. وأورد جليكمان تقديرات لشركة الكهرباء

الإسرائيلية بشأن كميات الغاز الطبيعي الموجودة لدى المستودع الرئيسي للغاز الطبيعي في إسرائيل «يم تطيس» وهذه الكميات تقدر من ١ إلى ٢ مليار bcm - (وحدة قياس كمية الغاز الطبيعي) - فقط وأن هذه الكمية ستنفد خلال الأشهر القليلة وهذا سيؤدي إلى ارتفاع آخر في أسعار الكهرباء بنسبة ٩٪ خلال الأشهر المقبلة.

ومع انقطاع الغاز عن إسرائيل، انتقلت شركة الكهرباء الإسرائيلية لإنتاج الطاقة الكهربائية عبر مصادر طاقة بديلة، كالفحم الحجري والمازوت (السولار) وغيرها والتي تفوق كلفة استعمالها لإنتاج الكهرباء ١٠ أضعاف كلفة استعمال الغاز الطبيعي للغاية نفسها. هذا بالإضافة إلى الأضرار بجودة البيئة والتي تفوق الأضرار الناجمة من استخدام الغاز الطبيعي لتوليد الطاقة. ولذلك، كانت لهذا الأمر انعكاسات على أسعار الكهرباء ومشتقاته في البلاد. وسيكون له انعكاسات غير مباشرة، بسبب القلق في إسرائيل من انقطاع الغاز أو مشاكل أخرى، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع في أسعار الوقود والمشتقات النفطية الأخرى. وقد احتدم صراع التعويضات والمحاكم المتفجر حالياً بين الحكومة المصرية والحكومة الإسرائيلية التي أعلنت اعتزامها مقاضاة الحكومة المصرية دولياً، ومطالبتها بدفع تعويضات تقدر بمبلغ ٨ مليارات دولار، نتيجة خسائرها من توقف إمدادات الغاز المصري إليها عقب قيام الثورة وتوالى تفجيرات خط الغاز، وفي المقابل تطالب مصر إسرائيل، بدفع مبلغ ٧٨٠ مليون دولار كتعويض عن فارق السعر الذي كان يصدر به الغاز المصري لها بثمن بخس في السنوات الماضية. وقالت وزارة البنى التحتية والطاقة الإسرائيلية أن استهلاك السولار لإنتاج الكهرباء في إسرائيل ارتفع بنسبة ١٠٣٪ خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠١١، واقتنت شركة الكهرباء كميات هائلة من السولار خلال شهري تموز وآب وصلت قيمتها إلى ٨٠٠ مليون شيكل ما يعني أن الخسائر المالية للاقتصاد الإسرائيلي تقدر بحوالي ١٣ مليون شيكل يوميا من جراء استبدال الغاز الطبيعي بمصادر أخرى أكثر كلفة. وقد صرح وزير الطاقة عوزي لنداو أن هذا الأمر يلزم إسرائيل التفتيش عن مصادر بديلة لإنتاج الكهرباء والطاقة، وطالب لنداو تعجيل إقامة الطواف البحري من أجل استيراد الغاز السائل والعمل المكثف من أجل إنتاج الكهرباء والطاقة من مصادر طاقة متجددة. وأضاف عوزي لنداو أن إسرائيل تعرف كيف ستتعامل على المدى القصير مع انقطاع الغاز من مصر، وأما على المدى البعيد، فعلى الدولة إيجاد بدائل والبدء فوراً بتوصيل منشأة ايتمار قبالة السواحل مع شبكة انابيب الغاز على اليابسة. وقد اتهم العديد من الوزراء في الحكومة الإسرائيلية وزير البنية التحتية بالتقصير وعدم التفكير ببدائل مسبقاً، وهم يرون أن الاعتماد الكلي على الغاز المصري لتوليد الكهرباء وعدم وجود مولدات تعمل

على الفحم أو البترول هو أمر خاطئ. وقال جلعاد اردان وزير البيئة أن لنداو مسؤول عن هذه الأزمة، وقال: إنه كان من المفروض اتخاذ عدد من الإجراءات الاحترازية حتى قبل اندلاع ثورة مصر معبرا عن رأيه بضرورة تعزيز العمل بالطاقة الشمسية في النقب وزيادة وعي الجمهور للتوفير، ولكن الوزير اردان عبر عن أسفه لعدم وجود منشأة تعمل بالغاز السائل للاستفادة من الأسواق العالمية. وفي تقرير نشرته صحيفة «يديعوت أحر ونوت» جاء أن تصريحات شركة الكهرباء بشأن العجز عن توليد الكهرباء اللازم للاستهلاك، قد يتحقق قريبا، حيث من المتوقع ألا تتمكن محطات توليد الطاقة من تلبية الارتفاعات المتزايدة في استهلاك الكهرباء، وبالتالي فممن المتوقع أن يحصل انقطاع في التيار الكهربائي في ساعات الضغط، إضافة إلى احتمال حصول خلل في محطات توليد الطاقة، وعليه بدأت شركة الكهرباء بدراسة اقتراحات بهدف تقليل استهلاك الكهرباء أو ترشيد الاستهلاك. وتدرس الشركة وضع رسوم كهرباء متغيرة مماثلة لـ «ضريبة القحط» التي فرضت على استهلاك المياه، بحيث ترتفع رسوم الكهرباء في حال تجاوز حد معين. كما وتدرس الشركة إمكانية أخرى يطلق عليها «٢٠/٢٠»، وتتضمن تخفيضا بنسبة ٢٠٪ لكل من يقلل من استهلاكه للكهرباء بنسبة ٢٠٪، علما أن الشركة كانت قد رفضت هذه الإمكانية في السابق. وستبدأ قريبا بالعمل برسوم جديدة تم تحديدها تتيح لكل من يستخدم «العداد الرقمي» دفع رسوم أقل في الساعات التي يتراجع فيها استهلاك الكهرباء، ورسوم أعلى في ساعات الضغط. ومن المتوقع أن يبدأ توزيع العدادات الرقمية بعد ٣ شهور.

وبدأت إسرائيل كما هو معروف بإنتاج الغاز الطبيعي عام ١٩٩٩ وتقدر مصادر الغاز الطبيعي في إسرائيل وكمياته واحتياطياته الواقعية بأكثر من ٢٠٠ مليار متر مكعب، وأن تلك المصادر تركز على ثلاثة محاور:

أولاً: محور اكتشافات الغاز الطبيعي أمام شواطئ مدينة أشكلون خلال عامي ١٩٩٩-٢٠٠١ والذي بدأ إنتاجه منذ العام ٢٠٠٤، ومع حلول العام ٢٠٠٩ كان إنتاجه يمثل نحو ٦٧٪ من استهلاك شركة الكهرباء الإسرائيلية، وأنه تم استخراج ١٥ مليار متر مكعب منه حتى الآن، ويقدر احتياطي الغاز الطبيعي فيه بنحو ٢٠ مليار متر مكعب. ومن المتوقع أن يستمر الاعتماد على غاز أشكلون حتى يتم إنتاج الغاز من حقلي «تامار» و«داليت» في غضون السنوات القادمة.

ثانياً: اكتشاف حقلي «تامار» و«داليت» في بداية العام ٢٠٠٩، والذي ستفيد قطاع الطاقة الإسرائيلي خلال العقود القادمة. ويقدر احتياطي الغاز في حقل تامار بنحو ١٨٤

مليار متر مكعب، وقدرت الاستثمارات في هذا الحقل بنحو ٨, ٢ مليار دولار، وسيبدأ إنتاجه في غضون سنوات معدودة، ومن المتوقع أن يكون المصدر الرئيسي للغاز الطبيعي في إسرائيل لسنوات طويلة قادمة. أما حقل «داليت» فيقدر احتياطي الغاز الطبيعي فيه بنحو ١٤ مليار متر مكعب فقط، ومن المتوقع أن يبدأ هذا الحقل في إنتاج الغاز قبل حقل «تامار» لأنه أقل عمقاً وأكثر قرباً للشاطئ منه.

ثالثاً: مؤشرات لاكتشاف حقول غاز جديدة وكبيرة، وعند ثبوتها ستكون إسرائيل دولة مصدرة للغاز الطبيعي، وذلك استناداً إلى بيانات أصدرتها شركة «نوبل أنيرجي» العالمية للطاقة التي تقول: إن احتياطي الغاز الطبيعي في إسرائيل قد يصل إلى ١٦ ترليون قدم مكعب (٤٥٣ مليار متر مكعب) وذلك في حقل «عاميت» و«راحيل». بينما يوجد احتياطي آخر تصل كميته إلى ٨٥٠ مليار متر مكعب في حقل «لفيتان». وتعترم شركة «نوبل» البدء في تنفيذ عمليات الحفر في هذا الحقل مع نهاية العام الجاري.

وقد تم خلال العام ٢٠١١ اكتشاف حقلين إضافيين للغاز الطبيعي، هما حقل «تين ١» وحقل «دولفين ١». مالكو حقل «تين ١» هم: «نوبل إنرجي» بنسبة ٤٧, ٠٥٪، «ديلك كيدو حيم» التابعة للملياردير يتسحاك تشوفان بنسبة ٤٧, ٢٦٪ وشركة «أفتر» بنسبة ٤٧, ٢٦٪، وتقدر كمية الغاز الطبيعي فيه بحوالي ١, ٢ مليار قدم مكعب (حوالي ٣٤ مليار متر مكعب)، ويقع حقل «تين ١» في شمالي غربي حقل «لفيتان»، وعلى مقربة من المنطقة الاقتصادية الحضرية لقبرص لكنه لا يمتد إليها. ووفق المعطيات فإن «تين ١» يقع في امتياز بحري إسرائيلي يسمى «ألون أ» ويقدر احتمال الغاز فيه بنسبة ٦٢٪، وشددت إسرائيل على أن الحقل الجديد، على الرغم من أنه أقرب إلى المنطقة الاقتصادية اللبنانية، إلا أنه لا يقع ضمن المنطقة المتنازع عليها بين الدولتين. أما حقل «دولفين ١» فهو يملك من قبل «نوبل إنرجي» بنسبة ٣٩, ٦٦٪، «ديلك كيدو حيم» بنسبة ٦٧, ٢٢٪، شركة «أفتر» بنسبة ٦٧, ٢٢٪ وشركة «راتسيو» بنسبة ١٥٪، وتقدر كمية الغاز الطبيعي فيه بحوالي ٥٥, ٠ مليار قدم مكعب (حوالي ١٦ مليار متر مكعب)، وهي تعتبر كميات ضئيلة نسبياً مقارنة مع كميات الغاز الطبيعي الموجودة في الحقول «تامار»، «عاميت»، «راحيل» و«لفيتان». ويظهر من المعطيات الأولية أن الرمال في موقع الحفر تقع على بعد حوالي ١١٠ كيلومتراً قبالة الساحل. وأضافت شركات التنقيب في هذا الحقل أنه من السابق لأوانه التحدث عن حجم طبقة الغاز وجودة المكمن. ومن المتوقع أن تبدأ شركات التنقيب بحفر آبار

تم خلال العام ٢٠١١
اكتشاف حقلين إضافيين
للغاز الطبيعي، هما حقل
«تين ١» وحقل «دولفين ١»

في موقع آخر يدعى «كريش ١»، وليس هناك حتى هذه اللحظة أي تقديرات حول كميات الغاز الموجودة فيه. وإثر انقطاع الغاز المصري خلال العام الجاري عدة مرات - بعد تعرض أنبوب الغاز المصري الممتد من سيناء باتجاه إسرائيل لتفجيرات متتالية - أمرت السلطات الإسرائيلية شركات الطاقة بتسريع عمليات الحفر للمساعدة في تفادي أزمة الطاقة المتوقعة صيف ٢٠١٢.

استمرار التصدير الإسرائيلي إلى مصر عام ٢٠١١

أعلن «دان كتريس»، رئيس شعبة التجارة الخارجية في اتحاد أرباب الصناعة في إسرائيل، ان الصادرات الإسرائيلية إلى مصر ارتفعت خلال العام ٢٠١١ بنسبة ٤٠٪، مقارنة بالعام السابق، وبلغت قيمتها ٢٠٩ ملايين دولار، وأشار «كتريس» أن الارتفاع الأكبر نابع من زيادة في تصدير المواد الكيماوية التي بلغت قيمتها ١١٨ مليون دولار بنسبة ٥٧٪.

وصرح في هذا السياق المدير العام لاتحاد أرباب الصناعة في إسرائيل، أمير حايك بأنه على الرغم من التحولات السياسية في مصر، استمر التعامل التجاري بين الدولتين «وقد أحسن قطاعا التجارة والأعمال في البلدين التصرف، حين فصلا بين التعاملات التجارية والتغيرات السياسية»، على حدّ تقييمه.

وأضاف «حايك» أن التعامل التجاري مع الجانب المصري استمر على الرغم من الضرر البالغ الذي لحق بضخّ الغاز المصري إلى إسرائيل، وأرجع الفضل في استمرار هذا التعامل إلى الدور الأميركي في هذا الصدد، منوّهاً إلى أن هذا الواقع مطمئن يسهم في الحفاظ على الإنتاج الصناعي في المناطق البعيدة عن المركز في إسرائيل.

وخلص «حايك» إلى القول: إن استمرار العلاقات التجارية بين مصر وإسرائيل يُسهم في الحفاظ على مختلف الروابط بينهما «وخاصة التعاون الاستراتيجي».

على الرغم من التحولات
السياسية في مصر، استمر
التعامل التجاري بينها وبين
إسرائيل

الفصل الثالث: غلاء المعيشة، الاحتجاجات في إسرائيل

والمطالبة بإصلاحات اقتصادية واجتماعية

شهدت إسرائيل منذ أواسط تموز ٢٠١١ حركة احتجاج اجتماعية غير مسبوقة، من حيث حجمها واستمراريتها، ومن حيث نوعية القوى المشاركة فيها

شهدت إسرائيل منذ أواسط تموز ٢٠١١ حركة احتجاج اجتماعية غير مسبوقة، من حيث حجمها واستمراريتها، ومن حيث نوعية القوى المشاركة فيها. وابتدأت حركة الاحتجاج بنصب الخيام في أحد الميادين الرئيسة في تل أبيب احتجاجاً على غلاء أسعار الشقق، سواء للشراء أم الاستئجار؛ وما لبثت أن انتشرت الخيام في ميادين المدن والبلدات الإسرائيلية الأخرى، ليصل عددها إلى ٣٣٨٠ خيمة. وتوسع الاحتجاج من رفض غلاء الشقق إلى مواضيع عدة تعاني منها شرائح الطبقة الوسطى والشرائح الفقيرة. وأحصت حركة الاحتجاج في شهرها الأول تنظيم تظاهرات عدة في المدن الإسرائيلية، شاركت فيها أعداد كبيرة من المتظاهرين، الذين بلغ عددهم في أحد أيام الاحتجاج نحو ٣٠٠ ألف متظاهر.

يعتبر غلاء المعيشة في إسرائيل بصورة حادة من أبرز الأسباب التي قادت إلى ظهور حركة الاحتجاج، فقد شهدت إسرائيل في السنوات الأخيرة موجات ارتفاع متتالية في تكاليف المعيشة، في مختلف متطلبات الحياة الأساسية والضرورية المتعلقة بالسكن والمأكل والملبس والمشرب والمواصلات والاتصالات والكهرباء والبنزين والسيارات، والمواد الاستهلاكية الأخرى الضرورية. وقد بلغ غلاء المعيشة حداً لم يعد فيه دخل شرائح واسعة من الطبقة الوسطى يكفي لتغطية مصاريفها إلى غاية نهاية الشهر، مع الحفاظ في الوقت نفسه على مستوى معيشتها كطبقة وسطى.

ونتيجة لغلاء المواد الأساسية بشكل كبير، باتت أسعارها تفوق أسعار نظيرتها في أوروبا وأميركا، فقد زاد مثلاً سعر منتجات الألبان المختلفة في إسرائيل عن سعر نظيرتها في أوروبا الغربية والولايات المتحدة بنسبة ٥٠٪ إلى ٨٠٪. وكذلك ارتفعت إيجارات الشقق بشكل حاد في الفترة الأخيرة. وبلغ سعر استئجار شقة صغيرة من غرفة واحدة في تل أبيب ١٠٠٠ دولار، في حين يتراوح ثمن استئجار شقة متوسطة الحجم بين ألفين وثلاثة آلاف دولار. وأدى ارتفاع استئجار الشقق إلى عجز جيل الشباب من شرائح واسعة من الطبقة الوسطى، ناهيك عن الشرائح الفقيرة، من شراء شقة لهم، فثمن شقة متوسطة في تل أبيب ارتفع في السنوات الثلاث الماضية بنسبة ٦٤٪. وقد أصبح ثمن الشقة المتوسطة في تل أبيب يبلغ مجموع رواتب ١٤٣ شهراً للموظف من الطبقة الوسطى، وذلك قبل احتساب وخصم الضريبة المفروضة على الراتب؛ أي ما يعادل مجموع دخل ١٢ سنة عمل وما يقارب ١٦ سنة إذا تم احتساب وانتقاص الضريبة على الراتب.

بلغ غلاء المعيشة حداً لم يعد فيه دخل شرائح واسعة من الطبقة الوسطى يكفي لتغطية مصاريفها إلى غاية نهاية الشهر، والحفاظ في الوقت نفسه على مستوى معيشتها كطبقة وسطى

تعود الأزمة التي تعاني منها الطبقة الوسطى والشرائح الفقيرة في إسرائيل إلى السياسة الاقتصادية - الاجتماعية التي اتبعتها الحكومات منذ أكثر من عقدين ، والتي تمثلت في التخلي عن «دولة الرفاه» وانتهاج «الاقتصاد الحر» والخصخصة وتقليص الإنفاق على الخدمات العامة كالعليم والصحة والسكن . وفي بداية الثمانينيات ، كانت نسبة الإنفاق على الخدمات العامة في إسرائيل تبلغ ٧٠٪ من ميزانية الحكومة ، غير أن هذه النسبة انخفضت في سنة ٢٠١١ إلى ٤٣٪ ، وهي نسبة تشبه معدل نظيرتها في دول «منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي» (OECD) . ولكن نسبة الإنفاق على الأمن في إسرائيل تزيد بكثير على معدل دول «منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي» ، لذلك فإن نسبة الإنفاق على الخدمات العامة أقل من نظيرتها في دول «منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي» بنسبة ٥٪ ، ما يضع إسرائيل في أسفل سلم هذه الدول في الإنفاق على الخدمات العامة .

وتناول بالتحليل كثير من المحللين والمختصين ، بمن في ذلك الذين جاؤوا من صلب المؤسسة الإسرائيلية ، المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الإسرائيلي ، والتي زادت الأعباء على الطبقة الوسطى وفاقمت وضعها إلى تلك الدرجة التي لم يعد بمقدورها تحملها . وعدد هؤلاء العوامل الفاعلة في الاقتصاد الإسرائيلي التي زادت من حدة أزمة الطبقة الوسطى ، وأهمها :

اتبع رئيس الحكومة الإسرائيلية
بنيامين نتانياهو سياسة
تخفيض نسبة الإنفاق على
الخدمات العامة بصورة حادة

١ . **تقليص الإنفاق والسياسة الضريبية:** اتبع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو ، سياسة تخفيض نسبة الإنفاق على الخدمات العامة بصورة حادة ، لاعتقاده أن خفض الحكومة نسبة الإنفاق على الخدمات العامة سيمكنها من تقليص الضرائب ، وهو ما يؤدي إلى زيادة النمو . علاوة على ذلك ، ألحقت سياسة نتانياهو الأذى بشرائح الطبقة الوسطى والفقيرة ، فقد خفض من ضريبة الدخل والضريبة المفروضة على الشركات ، اعتقاداً منه أن ذلك يشكل المحرك الأساس للنمو الاقتصادي ؛ فاستفاد من ذلك كبار رجال الأعمال وأصحاب الشركات . وفي الوقت نفسه ، زاد نتانياهو الضرائب غير المباشرة ، التي يدفعها في نهاية المطاف عامة الناس ، وخاصة شرائح الطبقة الوسطى ، مثل الضريبة على القيمة المضافة وضريبة الشراء والجمارك ، وأنواع كثيرة أخرى من الضرائب غير المباشرة ، والتي تزيد بكثير على نظيرتها في الدول المتطورة ، ما قاد إلى زيادة الأعباء على شرائح الطبقة الوسطى .

٢ . **المشاركة في سوق العمل:** لا يشارك جزء مهم من المواطنين في سوق العمل ، وخاصة في صفوف اليهود المتدينين الحريديم وجزء من العرب . ويعود انخفاض

نسبة مشاركة اليهود المتدينين الحريديم في سوق العمل إلى أسباب دينية - ثقافية، وعزز ذلك قوة الابتزاز التي تتمتع بها أحزابهم السياسية التي تحصل لهم على مخصصات وامتيازات من الدولة وعلى حساب ميزانيتها. أما انخفاض نسبة العرب المواطنين في إسرائيل في سوق العمل، فيعود إلى عدم توفر فرص عمل في مناطقهم المهمشة نتيجة لسياسة الحكومات المتعاقبة التي تمارس التمييز ضدهم ولا تستثمر ولا تشجع الاستثمار في مناطقهم، علاوة على منعهم من العمل في الكثير من الشركات الحكومية والخاصة وتلك التي تعمل في مجالات الصناعات المتطورة و«الهاي تك» والتي عادة ما تكون مرتبطة بصورة مباشرة وغير مباشرة بالأمن.

٣. **عبء الأمن:** لا تزال ميزانية الأمن مرتفعة للغاية في إسرائيل، وتعد نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي واحدة من أعلى النسب في العالم. ويأتي الإنفاق على الأمن على حساب الميزانيات التي من المفروض أن توجه إلى الخدمات العامة كال التعليم والصحة والبنى التحتية، علاوة على دور هذه الميزانية في رفع الضرائب.

٤. **وجود احتكارات وكراتيات اقتصادية في إسرائيل،** سواء الخاصة التابعة إلى «تايكونات» (tycoons) العشرين عائلة الغنية في إسرائيل، أو إلى الكراتيات الحكومية، التي تحد من المنافسة وتفرض أسعارا باهظة على المستهلك، قياسا حتى بدول مثل فرنسا.

٥. **الدعم الحكومي السخي المقدم للمستوطنين في جميع المجالات،** وصب الأموال الحكومية الكثيرة على البنى التحتية للمستوطنات وعلى الخدمات التي تقدم فيها.

٦. **الفروقات ما بين المركز والأطراف في إسرائيل،** وهو ما يعزز الفجوة الاجتماعية.

حاول نتانياهو وحكومته في بداية الاحتجاج التشكيك في دوافع حركة الاحتجاج وأهداف والإيحاء بأن قوى حزبية تقف وراءها وبأن لها أجندات سياسية. ولكن بعد اتضاح مدى الشعبية التي تحظى بها حركة الاحتجاج ومدى إقرار معظم مكونات المجتمع الإسرائيلي ونخبه بعدالة مطالبها، غير نتانياهو موقفه وموقف حكومته تجاه حركة الاحتجاج، وأخذ شيئا فشيئا يقر بعدالة مطالب حركة الاحتجاج وبتقصير حكومته والحكومات المتعاقبة في معالجة ما تعاني منه شرائح الطبقة الوسطى. وأرسلت الحكومة الإسرائيلية العديد من الوزراء إلى خيام المحتجين للتفاوض معهم، بيد أن إصرار قادة الحركة على مطالبها والتأييد الشعبي الذي حظيت به، خاصة بعد مشاركة أكثر من ٣٠٠ ألف متظاهر في أحد أيام الاحتجاج، أرغم الحكومة الإسرائيلية على

ميزانية الأمن مرتفعة للغاية في إسرائيل، وتعد نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي واحدة من أعلى النسب في العالم

التحرك بتشكيل لجنة خبراء دعيت بإسم «لجنة تراختنبرغ» على اسم رئيسها البروفسور منوئيل تراختنبرغ، لدراسة المطالب وتقديم توصيات للحكومة بشأنها، وأوحت الحكومة أنها ستلتزم بتوصيات اللجنة.

بعد أسبوع من المناقشات في ظل الاحتجاجات الاجتماعية - الاقتصادية، قدمت لجنة تراختنبرغ، توصياتها النهائية للحكومة الإسرائيلية وعقد، تراختنبرغ مؤتمراً صحافياً في معهد «فان لير» عرض فيه نتائج عمل اللجنة. وقام عدد من ناشطي احتجاجات الخيام وقاطعوه مطالبين بسكن شعبي حقيقي وعدم التستر على سياسة بنيامين نتنياهو. تطرق تراختنبرغ إلى الأسباب التي أدت إلى اندلاع الاحتجاجات الاجتماعية، مشيراً إلى أن الجمهور يشعر أن الجهاز السياسي منفصل عنه، وأنه حصلت قفزة كبيرة جداً في أسعار منتجات مركزية يستهلكها المواطن بضمنها أسعار السكن والغذاء والتعليم والمياه والكهرباء، وأن جزءاً منها تتحمل مسؤوليته الحكومة، والجزء الآخر نتيجة فشل تنظيمي وحواجز أمام دخول المنافسة الدولية، في حين أن الطبقة الوسطى تشعر أنها «بين المطرقة والسندان».

واعتبر تراختنبرغ توصياته بأنها «توصيات لم يسبق لها مثيل في الواقع الإسرائيلي، ومن الممكن أن تحرك مسيرة التغيير». وأضاف أنه لا يوجد رد على كافة المصاعب التي تراكت مع مرّ السنين، ولكن ما يتضمنه التقرير يتصل بغلاء المعيشة وأزمة السكن وتقليص اللامساواة ومدى توفر الخدمات العامة. وقال أيضاً: إن التقرير ليس نهاية المطاف، وإنما مقدمة لفصل بدأ بنصب خيام الاحتجاج، ويتنقل الآن إلى الساحة السياسية. وأضاف أنه يأمل أن تتبنى الحكومة التوصيات وتعمل على تحقيقها في وقت قصير.

وقد تم عرض التوصيات على الحكومة للمصادقة عليها في مطلع تشرين الثاني، وسط محاولات من قبل وزارة المالية بعرقلة أو تأجيل تنفيذ جزء من التوصيات بادعاء التكلفة المالية العالية، والتشريعات المطلوبة من قبل البرلمان الإسرائيلي «الكنيست» بهذا الشأن. وبدا واضحاً أن التوصيات تتضمن تعديلاً في أولويات توزيع الميزانية العامة بشكل يمس وزارة الدفاع والأجهزة الأمنية الأخرى التي سارعت لانتقاد كل تقليص ممكن وحذرت من عواقب ذلك، ولكن هذه التوصيات لم تتطرق أبداً إلى نقطتين جوهريتين هما: «الحرديم» والمستوطنات.

وتتطرق التوصيات أساساً إلى أربعة مواضيع أساسية هي: الضرائب والسكن وغلاء المعيشة والتنافس الاقتصادي. وأولت اللجنة أهمية كبيرة للعمل ضد المركزية في الاقتصاد في كافة الفروع، بضمنها المصارف والإسمنت والمواصلات والطاقة. وأوصت بزيادة التنافس في السوق بوسائل مختلفة لا تنطوي على مصاريف من الميزانية.

أوصت لجنة تراختنبرغ
بتخصيص ميزانيات بقيمة
٣٠ مليار شيكل خلال السنوات
الخمس القادمة، بحيث ينال
التعليم القسط الأوفر

إلى ذلك أوصت اللجنة بتخصيص ميزانيات بقيمة تصل إلى ٣٠ مليار شيكل خلال السنوات الخمس القادمة، بحيث ينال التعليم القسط الأوفر. وتتضمن أن يتم في ميزانية العام ٢٠١٢ تخصيص ٤ مليار شيكل لهذه الأهداف، ورفع المبلغ السنوي تدريجياً خلال السنوات الخمس القادمة. أما بالنسبة للمصادر المالية فتكون من داخل الميزانية، وخاصة من خلال خفض ميزانية الأمن للعام ٢٠١٢ بقيمة ٢,٥ مليار شيكل. وتدعو التوصيات إلى تفكيك الاحتكارات وفرض المزيد من الضرائب على ذوي المداخيل العالية واستيراد بضائع لتخفيض الأسعار وغلاء المعيشة. كما دعت التوصيات إلى دعم التعليم المجاني من سن ثلاث سنوات وإنشاء مشاريع سكنية لتأجيرها لعائلات يقل دخلها عن أربعة آلاف دولار شهرياً وفرض ضرائب عالية على الشقق والبيوت غير المأهولة. وتطرقت توصيات اللجنة إلى مجال الإسكان وبشكل موسع، وهو الموضوع الذي أطلق شرارة الاحتجاجات الاجتماعية، التي عرفت باحتجاجات الخيام، حيث أوصت اللجنة أن تقوم الدولة بتشجيع الاستئجار المراقب للشقق السكنية، للذين يبلغ دخلهم الشهري أقل من ١٥ ألف شيكل، وتعطي علاوات وتفرض غرامات على الشقق الخالية والأراضي المخصصة للبناء والتي يتمتع المقاتلون من البناء عليها. وتصل التوصيات إلى ذروتها عند الحديث عن مصادر تمويل التدابير الجديدة التي تبلغ تكلفتها حوالي مليار دولار سنوياً تأتي معظمها من تقليص ميزانية الأمن بحوالي ٨٠٠ مليون دولار سنوياً وتجميد مشاريع اقتصادية بـ ٢٠٠ مليون دولار سنوياً.

ويمكن القول: إن التوصيات خصوصاً في جانبها المتعلق بالأمن كانت معلومة وتثير خلافاً شديداً بين وزارة الدفاع والجيش من ناحية ووزارة المالية من ناحية أخرى. ولكن على ما يبدو لم يكن هناك مفر أمام نتيهاهو من اتخاذ القرار، وهو تقليص ميزانية الأمن بشكل تدريجي يبدأ جزئياً العام ٢٠١٢ ويبلغ ذروته العام ٢٠١٣. والواقع إن الخلاف لم يكن فقط حول التقليص، وإنما أيضاً حول شفافية الجيش في إنفاق ميزانيته وإخضاعها للرقابة. وترى وزارة المالية أن إخضاع ميزانية الأمن للرقابة يقود بشكل تلقائي إلى تقليصها بعدة مليارات من الشواكل سنوياً.

تدعو التوصيات إلى تفكيك
الاحتكارات وفرض المزيد من
الضرائب على ذوي المداخيل
العالية واستيراد بضائع
لتخفيض الأسعار وغلاء المعيشة

صادقت الحكومة الإسرائيلية على توصيات لجنة «تراختنبرغ» للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي بأغلبية ٢١ وزيراً مقابل ثمانية وزراء، وذلك بعد مفاوضات شاقة مع الائتلاف الحكومي وتلبية مطالب حزب «يسرائيل بيتينو» بقيادة «أفيغدور ليبرمان». وقد صوت وزراء حزب «يسرائيل بيتينو» إلى جانب تقرير اللجنة بعد التوصل إلى اتفاق مع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، يقضي بمنح تسهيلات وامتيازات للجنود المسرحين

في قضايا السكن . وعارض وزراء حزب شاس الأربعة التوصيات ، كما عارض وزير الأمن إيهود باراك القرار لأنه يتضمن تقليص ميزانية وزارة الدفاع ، كما عارضه متان فيلنائي من كتلة الاستقلال والوزيران سيلفان شالوم ويوسي بيلد من الليكود .

وقد بدأت الحكومة بتنفيذ بعض بنود وتوصيات لجنة «تراختنبرغ» أو على الأقل صادقت على مشاريع قوانين يبدأ العمل بها في العام ٢٠١٢ . من بين هذه البنود ما يتعلق بزيادة التنافسية ، الإسكان ، التعليم والضرائب . فعلى سبيل المثال لا الحصر صادقت الحكومة على غالبية بنود تقرير تراختنبرغ ، المتعلقة بالمنافسة الاقتصادية وغلاء المعيشة والمواصلات ، وأقرت الحكومة إقامة أربعين محطة وقود جديدة ، وفتح سوق الاسمنت للاستيراد ، وتنشيط المنافسة في سوق المواد الغذائية الخاضعة لمراقبة أسعارها (كالبيض والحليب) وغير الخاضعة للمراقبة . وتقرر أيضاً تشكيل لجنة لتطوير خدمات الدولة . إلى ذلك قررت الحكومة العمل على تنشيط تطبيق القوانين المتعلقة بالتقييدات في قطاع الأعمال والمصالح ، تفادياً لتراخي المراقبة على الأسعار بسبب هيكلية المرافق الاقتصادية وسطوة الاحتكارات . كما تقرر الإسراع في تطوير ميناء حيفا وميناء أشدود ، على الرغم من معارضة نقابة العمال .

أما فيما يتعلق بالإصلاحات الضريبية المقترحة بحسب توصيات لجنة «تراختنبرغ» فقد تقرر أن ترتفع الضريبة على أرباح البورصة بنسبة ٥٪ إضافية ، لتصبح ٢٥٪ ، الأمر الذي سينعكس على توفيرات التقاعد الخاصة بعدد كبير من أصحاب هذه التوفيرات ، لأن بعضها مستثمر في أسواق المال . ومن جهة أخرى تنخفض الضريبة على المدخولات المتدنية ، دون أن يكون لذلك انعكاس ملموس : إذ تنخفض الضريبة على الرواتب الشهرية التي تتراوح بين ٨-١٤ ألف شيكل من ٢٣٪ إلى ٢١٪ ، وهذا يعني أن الشخص الذي يكسب في الشهر عشرة آلاف شيكل (غير صافية) يدفع ضريبة أقل بأربعين شيكال عن السابق . لكن حتى أولئك الذين يتلقون رواتب تزيد عن ١٤ ألف شيكل سيحظون بتسهيلات تتمثل في دفعهم مبلغاً أقل بمئة وعشرين شيكلاً .

ويبدو أن الأهالي ذوي الأطفال هم أكثر الراحين من التغييرات الضريبية الجديدة ، إذ ستحصل الأمهات العاملات اللاتي لديهن أطفال دون سن الخامسة على نقطتي استحقاق لضريبة الدخل عن كل ولد (بدلاً من نقطة واحدة) ، وتعني كل نقطة (٢١٥) شيكلاً صافية ، أي أن العاملة الأم لطفل واحد دون الخامسة ستُعفى من ٤٣٠ شيكلاً ضريبة دخل .

أما الرسوم الجمركية التي تُعفى منها حوالي ألف سلعة مستوردة فقد كانت نسبتها

تتراوح ما بين ٨٪-١٢٪، وتشمل هذه السلع الملابس والأدوات الكهربائية وألعاب الأطفال ومستحضرات التجميل وإطارات السيارات والحقائب الجلدية والأدوية والمنتجات الخشبية والزجاجية والسيراميك (الكراميك).

وقد بدأت وزارة المعارف الإسرائيلية، باتخاذ الإجراءات والاحتياطات اللازمة لإنجاز مخطط واسع في إطار تطبيق قانون التعليم الإلزامي للأطفال في سن الثالثة والرابعة، حيث تبدأ الوزارة في غضون العام ٢٠١٢ ببناء ١٥٠٠ روضة جديدة للأطفال، بتكلفة تقارب ١,٣ مليار شيكل (٣٤٢ مليون دولار)، لكن هذا مشروط بقرار من الحكومة يقضي باستكمال دعم روضات الأطفال في سن ما قبل الإلزامي، وفقاً لما أعلنه مؤخراً نتنياهو، وبالإضافة إلى ذلك، تخطط الوزارة لبناء ألف روضة إضافية خلال السنوات الأربع المقبلة، تنفيذاً لتوصيات لجنة تراختنبرغ التي أشارت إلى وجوب إنشاء ٢٥٠٠ روضة لتلبية الاحتياجات الناجمة عن الزيادة في عدد الأطفال في جهاز التعليم المبكر.

وبالإضافة إلى تكلفة بناء الروضات، وفقاً لتقديرات وزارة المعارف، فإن تكاليف تطبيق القانون المذكور بكامله تتضمن إضافة ١,٨ مليار شيكل في السنة. ويشار إلى أن تنفيذ قانون التعليم الإلزامي للأطفال في سن الثالثة والرابعة يشكّل البند الأهم ضمن توصيات لجنة تراختنبرغ في مجال التربية والتعليم. علماً أن هذا القانون الذي سُنَّ عام ١٩٨٤ لم يُطبق بالكامل، واقتصرت على البلدات والشرائح الضعيفة في المجتمعين العربي واليهودي المتدينين (الحرديم)، ويُقدر عدد الأطفال الذين يشملهم القانون حالياً بمئة ألف طفل من أصل (٣٠٠) ألف طفل في إسرائيل تتراوح أعمارهم بين الثالثة والرابعة، في حين يتلقى (٨٠) ألف طفل العناية والرعاية التربويين في أطر خاصة، بمعزل عن جهاز التعليم الرسمي. وصرّح وزير المعارف، جدعون ساعر، بأن الحكومة تنوي اتخاذ قرار المصادقة على بناء الروضات المشار إليها، خلال انعقاد المؤتمر الخاص بمركز الحكم المحلي، وناشد الوزير رؤساء السلطات المحلية التأهب والاستعداد لاحتياجات ومتطلبات البناء الذي وصفه ساعر بأنه ذو مغزى بالغ العمق والأثر لتخفيف مصروفات العائلات الشابة على التربية والتعليم.

بدأت وزارة المعارف الإسرائيلية، باتخاذ الإجراءات والاحتياطات اللازمة لإنجاز مخطط واسع في إطار تطبيق قانون التعليم الإلزامي للأطفال في سن الثالثة والرابعة

الفصل الرابع: الأزمة المالية في دول منطقة اليورو

وانعكاساتها على الاقتصاد الإسرائيلي

حذر البنك المركزي الأوروبي من احتمال حدوث أزمة اقتصادية حادة في حال تعثرت مساعي منطقة اليورو بإيجاد مبلغ ٢٠٠ مليار يورو لإنقاذ اقتصادات بعض الدول الأوروبية التي تواجه مشاكل تتعلق بديونها، وقد تكون عواقب هذه الأزمة أفسى من الأزمة المالية السابقة، باعتبارها ستؤثر على دول عديدة ومن بينها دول تأثرت بشكل جزئي فقط من الأزمة الحاصلة عام ٢٠٠٨، وبذلك يكون الاقتصاد العالمي بأكمله مهدداً بخطر دخوله في أزمة قد تشمل مرافقه الاقتصادية بدون استثناء. وقد أكد محافظ البنك المركزي الأوروبي أن فيروس الأزمة قد يصيب باقي دول العالم، وبالذات بريطانيا ومثيلاتها من الدول الموجودة خارج منطقة اليورو، والتي رفضت رفضاً تاماً المساهمة بدورها في حل الأزمة المتفشية. تظهر هذه الأزمة جلياً في الاقتصاد اليوناني، وتفتت إلى أيرلندا والبرتغال، ومن المحتمل أن تكون إيطاليا وأسبانيا والبرتغال هي الدول الآتية بالدور. ومن هنا يمكن القول: إن الأزمة آخذة بالانتشار من الدول الموجودة في الضواحي إلى الدول الموجودة في لب المنطقة. وقد حذرت صحيفة «الأكونوميست»^{٢٥} من انهيار اليورو خلال فترة قصيرة في حال عدم نجاح ألمانيا والبنك المركزي وصندوق النقد الدولي^{٢٦} منع نقشي الأزمة وعدم القدرة على احتوائها وبناء عليه ستكون النتيجة فتاكة: انهيار بنوك وسقوط مؤسسات مالية عديدة، وبالتالي انهيار منطقة اليورو بأكملها.

وقد أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير (OECD) تقريراً^{٢٧} جاء فيه: إن اتجاهات الاستقرار الاقتصادي في كتلة اليورو توقفت، وأن دول الكتلة دخلت في ركود خفيف فيما تسير الولايات المتحدة في أعقاب الكتلة الأوروبية، وخفضت المنظمة توقعاتها بشكل حاد لمعدلات النمو المتوقعة للعام ٢٠١٢ لمعظم الاقتصاديات الأوروبية بحيث تصل هذه النسبة إلى ٢,٠٪ فقط، بينما سيعاود الاقتصاد نموه عام ٢٠١٣ ليسجل نسبة متوقعة قدرها ٤,١٪، وهذا الأمر إن دل على شيء فهو يدل على الركود المتوقع لمنطقة اليورو خلال العام ٢٠١٢ والعام الذي يليه، أما الاقتصاد الأميركي فسيستمر في تسجيل نسبة متوقعة من النمو تصل إلى ٩,١٪ عام ٢٠١٢ وإلى ٥,٢٪ عام ٢٠١٣. ودعا التقرير إلى إتباع سياسات واتخاذ قرارات من شأنها منع انتشار أزمة الديون الأوروبية وإعادة الاقتصاد العالمي للمسار الصحيح، وذلك في ظل التوقعات المذكورة أعلاه.

٢٥ في عددها الصادر في ١٦ كانون الثاني ٢٠١٢.

٢٦ أعلن الصندوق عن فتح خطوط اعتماد، تقدمت إليه دول مثل أسبانيا وأيرلندا، ولكن خطوط الاعتماد هذه قد تكون حلاً مؤقتاً فقط وليس نهائياً.

٢٧ نشر التقرير بتاريخ ٢٨/١١/٢٠١١.

ويدور نقاش ساخن في إسرائيل حول هذا الموضوع ، علماً أن طور أزمة الديون في أوروبا يضع الاقتصاد الإسرائيلي في وضع حساس ، ويمكن الشعور بانعكاسات الأزمة المالية المحتملة في دول منطقة اليورو على الاقتصاد الإسرائيلي من خلال الانخفاض في حجم الصادرات ، والعجز الآخذ في الازدياد في مداخيل إسرائيل من الضرائب ، بالإضافة إلى احتمال ظهور مظاهر اقتصادية أخرى مثل ارتفاع نسبة البطالة ، تراجع الإنتاج ، تآكل الأجور وغيرها .

ومن المحتمل أن تبدأ بوادر هذه الأزمة بالظهور في الاقتصاد الإسرائيلي خلال فترة قصيرة من الزمن باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي ، بالإضافة إلى كون منطقة اليورو منطقة مفضلة لدى المصدرين الإسرائيليين بعد الولايات المتحدة ، حيث تشكل الصادرات الإسرائيلية إليها ٣٣٪ من مجمل الصادرات . وتتجسد هذه البوادر في المرحلة الآتية بإعلان محافظ بنك إسرائيل البروفسور «ستانلي فيشر» عن تباطؤ الفعاليات الاقتصادية في الربع الأخير من العام ٢٠١١ ، وتحديدًا منذ شهر آب ، وتعديل نسبة النمو المتوقعة للعام ٢٠١٢ لتبلغ ٨,٢٪ فقط بدلاً من توقعاته السابقة التي رجحت نسبة ٢,٤٪ من النمو ، وهذا الأمر بحد ذاته يتوافق مع تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي تتحدث عن نمو متوقع بنسبة ٩,٢٪ عام ٢٠١٢ ، ونمو بنسبة ٩,٣٪ عام ٢٠١٣ ، وتؤكد هذه التقديرات أن الاقتصاد الإسرائيلي سيعتد عن الركود ، ولكنه سيشهد ضعفاً في معدلات الطلب الخارجي الأمر الذي يؤثر في معدلات النمو ، ولن يتوقف هذا الاتجاه إلا بعد منتصف ٢٠١٢ .

من غير الصحيح مقارنة إسرائيل مع دول مثل أسبانيا وفرنسا اللتين تعانين من أزمة ثقة مع المستثمرين ، على الرغم من أن وضع ديونها مشابه للوضع في إسرائيل ، وقد تكون إيطاليا ربما الدولة التي شهدت وعانت أكثر من أي دولة أخرى من قسوة المستثمرين ، فقد كان العائد على سندات الدين في إيطاليا قبل ٣ شهور بالضبط في العشر سنوات ١٥,٥٪ ، ازدادت خلال شهرين بنسبة ١٪ كاملاً ، وبلغت في ١ تشرين الثاني ١٩,٦٪ ، وعندها خلال تسعة أيام قفزت إلى المستوى المقلق ٢٤,٧٪ ، والتي نتج عنها قلق من الاستقرار الاقتصادي لإحدى الدول الأكثر تصنيفاً في العالم .

توجه أصابع الاتهام على وجه الخصوص نحو الحكومات التي تصرفت بعدم مسؤولية ، ووسعت عجزها حتى وصلت إلى النقطة التي فقدت فيها ثقة المستثمرين بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها ، وكان أحد الأبطال المأساويين لأزمة الديون رئيس حكومة اليونان المستقيل «جورج بابانديرو» ، والذي أعقبه رئيس وزراء إيطاليا «برلوسكوني» . والحقيقة أنه من المبكر القول إن الاقتصاد الإسرائيلي يعاني من أزمة ، خصوصاً بعد

تخطيه الأزمة المالية والاقتصادية التي حدثت في منتصف العام ٢٠٠٨، حيث تواجد الاقتصاد الإسرائيلي في ركود طفيف فقط منذ النصف الثاني للعام ٢٠٠٨ حتى بداية الربع الثاني من العام ٢٠٠٩، أي فترة لا تتجاوز ثلاثة أرباع سنة، وبذلك تكون إسرائيل قد تخطت الأزمة المالية والاقتصادية بأدنى الخسائر. ومن ثم عاد الاقتصاد للنمو مع الربع الثاني من العام ٢٠٠٩ حتى الربع الثالث من العام ٢٠١١.

على ما يبدو، أن موجة الإقالات التي تشهدها شركة الاتصالات الإسرائيلية أورنج «بارتنر» بعد قيامها بفصل ٥٠٠ موظف، بالإضافة إلى نية شركة «سيمنس» العالمية فصل ١٧٠٠٠ عامل من شركاتها في العالم بما في ذلك نصف عمال الشركة الإسرائيلية، ووسط توقعات بانتهاج شركات اتصالات إسرائيلية أخرى الخطوات نفسها، لن تكون الأخيرة، هذا ما ذكرته صحيفة «يديعوت احرنوت»^{٢٨} موضحة، أن تقريراً صادراً عن قسم الأبحاث الاقتصادية لاتحاد الصناعيين في إسرائيل، يتوقع أن تشهد مؤسسات الاقتصاد في إسرائيل موجة إقالات واسعة حتى نهاية العام ٢٠١٢، وإن أكثر من ٤٠٠٠٠ عامل سوف يفقدون مكان عملهم وسيكون أكثر العمال تضرراً العمال غير المنظمين باتحادات عمالية. ويعزو التقرير ذلك، إلى الهبوط الحاد المتوقع في الإنتاج الصناعي ومعدل الصادرات، وتزايد توقعات تراجع مستوى المبيعات في السوق المحلية، ما سيولد حالة كبيرة من الركود في مستوى عمل الشركات الإسرائيلية العاملة في الخارج. وستشمل الإقالات الواسعة فروع الصناعات التقليدية الإسرائيلية، مثل صناعة المنسوجات والملابس والأغذية والأوراق والطباعة، بالإضافة إلى فروع صناعة المعادن والكهرباء، وستصاحب هذه الموجة حالة من الركود في تشغيل القوى البشرية في مجالات الالكترونيات والكيمياء. وعليه قد تصل نسبة البطالة إلى ٦,٨٪ كما ذكر سابقاً.

وبدوره قال «شراغا بروش» رئيس اتحاد الصناعيين في إسرائيل: «مضى أكثر من نصف عام والصناعيون يتحدثون أن الأعمال أصبحت معقدة وصعبة، وان الصادرات تآكلت، وعندما يحدث هذا، يتآكل الإنتاج بالتالي أيضاً، والخطوة التي تلي ذلك هي موجة إقالات للعمال وضرر في عمل المصانع». وأضاف رئيس الاتحاد: «من الأجدر أن تقوم الحكومة بمعالجة المسائل المالية، وخلق أدوات لمساعدة الصناعيين خلال العامين المقبلين، بشكل يسمح بتقليل عدد العمال المقالين ويساعد على المحافظة على الصناعات المحلية».

وكانت وزارة المالية الإسرائيلية، أقرت في وقت لاحق، بتأثر اقتصادها بالأزمة

من المبكر القول إن الاقتصاد الإسرائيلي يعاني من أزمة، خصوصاً بعد تخطيه الأزمة المالية والاقتصادية التي حدثت في منتصف العام ٢٠٠٨، حيث تواجد الاقتصاد الإسرائيلي في ركود طفيف فقط منذ النصف الثاني للعام ٢٠٠٨

٢٨ في العدد الصادر بتاريخ ١١ تشرين الثاني ٢٠١١.

الاقتصادية العالمية، مبينة أن حركة التجارة مع الدول الأوروبية «انخفضت بشكل ملحوظ»، ما يعني تراجع الدخل العام من الضرائب المستحقة على هذه الحركة التجارية، حيث بلغ النقص المتراكم في جباية الضرائب منذ مطلع العام الحالي ٦, ٢ مليار شيكل. لا شك أن أزمة منطقة اليورو تلقي بثقلها على الصادرات الإسرائيلية، حيث تعتبر أوروبا وأميركا من الأسواق الأساسية التي تصدر إسرائيل بضائعها إليها. لا يملك الاقتصاد الإسرائيلي أية حصانة ضد الركود، واحتمال دخوله في ركود واد جدا إذا ما تدهورت الأوضاع في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية، ولتفاذي دخول إسرائيل في ركود مجددا أعد بنك إسرائيل ووزارة المالية خطة طوارئ لمواجهة احتمال حدوث أزمة مالية في العام ٢٠١٢، تماما كما كان مع نشوب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨. تستعد وزارة المالية الإسرائيلية لتقليص ميزانيات مختلف الوزارات بشكل ملحوظ بسبب التباطؤ الاقتصادي الحاصل في الأشهر الأخيرة ولغرض استباق تداعيات أزمة الديون المالية الأوروبية الخطيرة. وقد أوصت وزارة المالية الإسرائيلية بتاريخ ٢٨-١١-٢٠١١ بتأجيل تطبيق جزء من توصيات لجنة تراخترنغ الخاصة بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. وعقب شتاينيتس على خفض تدرج اعتماد الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية مثل فرنسا، والتخوف من خطوة مشابهة ستلحق بإسرائيل بالقول «إنه جرت في وزارة المالية خلال الشهور الأخيرة سلسلة مداولات بشأن أزمة الديون في أوروبا والولايات المتحدة، وتم أخذ سيناريو خفض تدرج اعتماد الولايات المتحدة بالحسبان». وأضاف شتاينيتس أنه «رغم ثقتنا بقوة الاقتصاد الأميركي وأنه سينتعث من الأزمة إلا أن خفض تدرج الاعتماد يشكل تحذيرا للتذكيرنا جميعا بأننا ما زلنا نقود سفينة الاقتصاد الإسرائيلية في بحر عاصف». ويبقى التخوف الأكبر في إسرائيل من احتمال خفض تدرج اعتمادها خصوصا في أعقاب إعلان شركات تدرج الاعتماد العالمية الثلاث، «ستاندرد أند بورس» و«موديس» و«بيتس»، أن تدرج اعتماد إسرائيل المرتفع نسبيا (الدرجة A مستقر) نابع من المظلة الاقتصادية التي تمنحها أوروبا والولايات المتحدة لإسرائيل. كذلك يسود تخوف في إسرائيل من خفض تدرج اعتمادها في أعقاب خفض تدرج اعتماد الولايات المتحدة على خلفية تراجع الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط.

أما بنك إسرائيل فقد خفض مستوى الفائدة إلى ٥, ٢٪ تحسبا منه لنشوب مأزق اقتصادي قد يتحول إلى ركود فيما لو لم تتخذ كل التدابير اللازمة، ويدعم هذا القرار عدة مسائل منها: مستوى غلاء المعيشة المنخفض لعام ٢٠١١، الارتفاعات الحاصلة مؤخرا في أسعار الأملاك غير المنقولة، وبالأساس إمكانية تحول أزمة الديون الأوروبية إلى ركود يصعب الخروج منه.

لا شك أن أزمة منطقة اليورو تلقي بثقلها على الصادرات الإسرائيلية، حيث تعتبر أوروبا وأميركا من الأسواق الأساسية التي تصدر إسرائيل بضائعها إليها.

أما سلطة الأوراق النقدية في إسرائيل فقد أصدرت أمرا إلى كل الشركات العامة بأن تصدر تقريرا يتولاه مجلس إدارة هذه الشركات، ويتطرق إلى تأثير أزمة منطقة اليورو على شركاتهم خلال الفترة الوجيزة القادمة .

الفصل الخامس؛

الاحتكار وانعدام التنافسية والمطالبة بتقليل التمركز

الاقتصاد الإسرائيلي هو اقتصاد متركز تسيطر فيه فئة ضئيلة من أصحاب رؤوس الأموال، بالإضافة إلى الحكومة، على مجريات الأمور، وتسييره حسب مصالحها ورؤيتها، وتتحكم هذه الفئة بطرق توزيع الموارد وتجنيد الأموال في عدة فروع اقتصادية منها: الصناعات التكنولوجية الرفيعة (الهاي-تك)، فروع الصناعة والفروع المالية، البنية التحتية، الخدمات العامة، الطاقة والوقود، المحاجر، الإسكان، فرع الكهرباء، فرع المياه، الموانئ البحرية والجوية، خدمات البريد، سلطة الإذاعة وغيرها، وذلك على الرغم من التصريحات المستمرة من قبل حكومات إسرائيل المتتالية بضرورة توظيف الموارد والمصادر المالية في كافة مناطق البلاد، وفتح الاقتصاد للمنافسة القوية وإعطاء قوى السوق حرية العمل في كل ألوية الدولة، ولكن التصريحات بهذا الشأن هي شيء والسياسة المتتهجة شيء آخر .

يشير الواقع الاقتصادي في إسرائيل جدلا واسعا ينبع من تركيبته المعقدة نسبيا، ومن تأثير قوى اقتصادية داخلية تخترق حدود العلاقة الطبيعية أحيانا بين متخذي القرار وأصحاب رؤوس الأموال بهدف ردع دخول منافسين جدد للأسواق الإسرائيلية، الأمر الذي حافظ على مدار سنوات على وتيرة أسعار عالية نسبيا للمنتجات والعقارات . وعليه شكلت الحكومة عدة لجان خاصة لبحث القضايا المتعلقة بانعدام التنافسية وتقديم توصيات بشأن تقليل تمركز الاقتصاد بأيد ضئيلة جدا، ولا نجد حتى الآن أي نتائج ملموسة على أرض الواقع، وقد يكتنف الإبهام وعدم الوضوح الإجابة عن الأسئلة المطروحة في هذا السياق مثل: هل سيكون لتوصيات اللجنة التنافسية المرتقبة وتوصيات اللجان الأخرى تأثير فعال؟ وهل ستكون لخصخصة الموانئ تأثير فعال على الاقتصاد؟ ما هي حدود العلاقة بين أصحاب رأس المال ومتخذي القرار؟

وقد أجرى بنك إسرائيل بحثا حذر فيه من تنامي قوة العائلات الاحتكارية في إسرائيل والتي تسيطر على مرافق الاقتصاد ويمتد نفوذها إلى المؤسسة الحاكمة . ومن المعروف أن ١٧٠٠ شخص في إسرائيل يملكون ٦٥٠ شركة كبيرة، وإن ٢٢ مجموعة اقتصادية تسيطر على ٥٠٪ من الاقتصاد، فهي مثلا تسيطر على ٥٠٪ من قطاع الاستثمارات، وعلى ٧٠٪ من قطاعي الخدمات والتجارة، ولكن الرقم الأبرز هو أن ١٠ عائلات في

١٧٠٠ شخص في إسرائيل
يملكون ٦٥٠ شركة كبيرة، و٢٢
مجموعة اقتصادية تسيطر
على ٥٠٪ من الاقتصاد

إسرائيل تسيطر على ٣٠٪ من الاقتصاد ككل، وهي صاحبة نفوذ ضخم في المؤسسة، وتؤثر على عملية التشريعات، ما ينتقص من شكل النظام الديمقراطي. ويمكن أن يُستعمل في هذا السياق تعبير «أخطبوط» وهو أكثر مصطلح يعبر عن مسألة تركيز غالبية الاقتصاد في أيدي عدد قليل من المالكين وأصحاب رأس المال، فكل واحدة من هذه العائلات تتحرك مثل الأخطبوط، حين تمد أحد أذرعها إلى أحد قطاعات الاقتصاد، ليلحق به ذراع آخر إلى قطاع ثان وهكذا، وهذه الملكية المتقاطعة بين فروع الاقتصاد المختلفة تزيد من قوة هذه العائلات وتأثيرها، التي تحرص أيضا على زيادة التنسيق في ما بينها من أجل الحفاظ على سيطرتها. ويتميز الاقتصاد الإسرائيلي بكونه اقتصادا ذا بناء هرمي يسمح للشركات الكبرى بابتلاع الشركات الأصغر، ويكون مستوى الاحتكار الاقتصادي في إسرائيل أعلى من مستوياته في الدول المتطورة.

وتتمثل سيطرة هذه العائلات على الاقتصاد بمنع شركات عالمية كبرى من الدخول، فمثلا شركة «نستله» العالمية تدخل إلى كل دولة في العالم من خلال إقامة مصانع خاصة بها، إلا إنها في إسرائيل اضطرت إلى أن ترتبط بشركة «أوسم» الإسرائيلية، كذلك فإن شركة «يونيليفر» الغذائية العالمية لم تنجح في إقامة مصانع خاصة بها في إسرائيل، إلا من خلال الشراكة مع شركة «شتراس» . هذه السيطرة المتداخلة تعطي أصحاب السيطرة قوة هائلة، تسمح لهم بدحر المنافسين الجدد من السوق ومواصلة تعظيم قواهم. المركزية تفس بالمنافسة، التنمية، التطوير والرفاه العام. وهي تقود أيضا إلى أسعار عالية وخدمات متوسطة في ظل غياب المنافسة. كذلك تشكل القوة الشديدة للمجموعات المسيطرة حيال الساحة السياسية، تهديدا على الديمقراطية.

ومن الجدير بالذكر وجود احتكار حكومي في مجال الطاقة الكهربائية والتي تخضع لسيطرة حكومية كاملة، وأيضا احتكار حكومي للأراضي والتي تخضع أغلبية مساحاتها للملكية الدولة التي تملك كل الموانئ أيضا. من ناحية أخرى هناك احتكار شركات خاصة لأسواق معينة، مثلا شركة «نيسر» تحتكر سوق الإسمنت، وشركة «ورق الخضيرة» تحتكر سوق الورق البني وغيرها من الشركات الاحتكارية.

١٠ عائلات في إسرائيل تسيطر
على ٣٠٪ من الاقتصاد ككل

وقد كان للاحتجاجات تأثير ايجابي أولي في المدى القريب، وظهر من خلال خفض بعض الأسعار في تلك الفترة، ولكن لا أحد يعلم حتى الآن فيما إذا كان هناك تأثير للمدى البعيد، وعليه يجب علينا الانتظار والترقب لفترة طويلة لرؤية النتائج. أقامت الحكومة على أثر الاحتجاجات عدة لجان: لجنة «تراختنبرغ»، «اللجنة التنافسية»، «اللجنة الخاصة بسوق بيع السيارات» وغيرها، وقدم عدد من هذه اللجان توصياته للحكومة ويُنتظر تقديم

توصيات قسم آخر ، وتكمن المشكلة الرئيسية هنا بنوعية السياسات الحكومية والخطوات التي يجب على الحكومة أن تقوم بها من أجل ترجمة هذه التوصيات بشكل عملي حتى يكون لها تأثير على أرض الواقع . ووفقا لما يتضح لنا من مؤشرات فإن الأمور ما زالت غير واضحة والأمر لا يظهر بصورة إيجابية ، إذ إن الحكومة الحالية مركبة من كتل سياسية مختلفة وليس شرطا أن تتوافق على نفس السياسة الاقتصادية . وعندما يتم تطبيق هذه التوصيات وترجمتها إلى تشريعات وخطوات عملية يمكن لها أن تعزز المنافسة وإدخال لاعبين جدد للسوق وإتاحة حرية اختيار واسعة للمنتجات وقيام المنتجين المحليين بتخفيض الأسعار وسيجلب هذا الأمر الفائدة للمستهلك ، ويتوقع أن يكون له تأثير على مستوى معيشة الفرد البسيط الذي يهتم بسعر المنتج .

وقد كانت إحدى أهم توصيات لجنة التنافسية الفصل بين الامتلاك الفعلي للشركات (شركات الاتصال ، شبكات التسويق وما شابه) وبين الامتلاك لشركات مالية (البنوك ، شركات التأمين أو دور الاستثمارات المالية) ، وذلك خلال فترة أربع سنوات ، ولكن لجنة التنافسية وضعت مقاييس عالية جدا بحيث تشمل هذه التوصيات كل الشركات المالية التي تدير أموال الجمهور بقيمة ٥٠ مليار شيكل ، وكل الشركات الفعلية التي يصل مجمل مبيعاتها السنوية إلى ٨ مليار شيكل ، ومن هنا سارع كل من «نوخى دانكنر» ، «يتسحاك تشوفا» و «تساديك بينو» إلى معارضة هذه التوصيات بشدة فائقة ، حيث يمتلك الأول مجموعة شركات «آي . دي . بي» والتي تسيطر على شركة الاتصالات الخلوية «سلكوم» وعلى شبكات تسويق المواد الغذائية «شوبرسال» وعلى مصانع إنتاج الإسمنت الاحتكارية «نيسر» وهو يمتلك كبرى شركات التأمين «كلال» . أما «يتسحاك تشوفا» هو صاحب السيطرة في مجموعة شركات «ديلك» ويسطر على شركة التأمين «هفنيكس» وعلى دار الاستثمار «إكسلانس» ، وأما بينو فيمتلك مجموعة شركات الوقود «باز» ويمتلك بالمقابل «بنك هينلثومي هريشون» . أما باقي أصحاب رؤوس الأموال فمن المرجح أنهم لن يتأثروا بتاتا من هذه التوصيات ، ومن هنا يمكن لصندوق الاستثمارات «أيباكس» أن يستمر بالسيطرة على كبرى شركات الغذاء الإسرائيلية «تنوفا» ، وأيضا على أكبر دار استثمار في إسرائيل «بساجوت» ، ل «موزي فرطهايم» الاستمرار بالسيطرة على بنك «مزراحي - طفاحوت» وعلى شركة المشروبات الغازية «كوكا كولا» وعلى محلبة «طارا» وعلى قناة التلفزيون «كيشت» ، ويتاح ل «شيرى أريسون» الاستمرار في السيطرة على بنك «هيوعليم» وعلى شركة العقارات «بينوي فشيكون» .

ومن بيت الأمور الأخرى التي قامت اللجنة بفحصها : الفصل بين الهياكل والمباني الهرمية والمالية وخصخصة الموانئ ، وفي حال تطبيق هذين الأمرين فمن المحتمل أن

أهم توصيات لجنة التنافسية
الفصل بين الامتلاك الفعلي
للشركات وبين الامتلاك
لشركات مالية

يؤثرا إيجابياً على سياسة المنافسة في الأسواق . وعلى منفذي التوصيات ، وبالذات تلك المتعلقة بخصخصة الموانئ أن يكملوا إقرار هذه التوصية بالطريقة الصحيحة وضمن أهداف واضحة ، وعندها سيكون لهذا الإقرار تأثير إيجابي وفعال يعزز من المنافسة ويقصي سيطرة جهات حكومية معينة ، لكن في حال عدم تنفيذ هذه العملية بالطريقة الصحيحة وبأهداف غير واضحة فإنه يمكننا أن ننتقل من احتكار حكومي إلى احتكار شركة خاصة . ومن المتوقع أن تحدث هذه التوصيات ، في حال تمت الموافقة عليها ، تغييرات طفيفة فقط في هيكل القليل من الشركات الإسرائيلية ، ولكنها لن تحدث أي تغيير جذري .

الشركات الهرمية هي شركات يملكها ويتحكم بها رأس هرم يضع ، ويضم ، تحت كنفه بنات وحفيدات من شركات في مختلف قطاعات المال والإنتاج والخدمات . ويتداخل فيها الاقتصاد المالي مع الإنتاجي مع التسويقي . يصبح المنتج هو المسوق أيضاً ، من خلال شركات التسويق المرتبطة - التابعة له . وتقوم الشركة بإقراض نفسها بنفسها عن طريق نقل المال من واحدة إلى أخرى و/ أو الحصول عن قروض من البنوك لا أسهل من شروطها . وأصلاً قد يكون لأصحاب الهرم أسهم دسمة في ملكية البنك ، عدا عن أن ألوف ملايينها وملياراتها (قيمة كل شركاتها بما فيها البنات والحفيدات) تسهل عليها تحصيل كل ما تريده من تمويل سهل . ومن الطبيعي عندها أن يحدد هذا الأخطبوط الاحتكاري ، المالي والإنتاجي والتسويقي ، أسعار المنتجات والخدمات للمواطنين - المستهلكين . أخطبوط كهذا لا يترك السوق ليفعل فعله في تحديد الأسعار ، إذ إنه يصبح هو المالك للسوق والقادر على طحن أي منافس صغير . ويملك حتى ، بإذن من الحكومة ، مدخرات صناديق تقاعد الجمهور وتأميناته للمتاجرة والمقامرة بها في صفقاته المالية .

في العام ٢٠٠٨ كانت أسعار المواد الغذائية في إسرائيل أعلى بـ ١٥٪ مما يفترض أن تكون عليه الأسعار في دولة ذات نفس متوسط الدخل للفرد . وعندما يتعلق الحديث بأسعار منتجات الحليب والأسماك والمشروبات غير الكحولية فإن الفجوة تصل إلى ٣٠٪

ويستشف في سياق متصل ، من تقرير أعده بنك إسرائيل أن أسعار السلع للاستهلاك الفردي في إسرائيل تزيد بأكثر من ٢٠٪ عن مستوى الأسعار في دول المتطورة . وذكر أن أسعار الألبان والأسماك والمشروبات الخفيفة تزيد بأكثر من ٣٠٪ من معدل الأسعار في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) علماً بان فحص الأسعار تم على مدى ثلاث سنوات ، خاصة وأن مستوى الدخل الفردي في إسرائيل أقل من متوسط الدخل في الدول الأعضاء في المنظمة . وجاء من بنك إسرائيل أن الفجوات في الأسعار تعود جزئياً إلى انعدام المنافسة في الأسواق ونسبة عالية من ضريبة القيمة المضافة ، في حين أن أسعار الألبسة والأحذية في إسرائيل لا تزيد عن الأسعار في باقي الدول بسبب المنافسة وفتح السوق أمام الاستيراد . يذكر أنه في العام ٢٠٠٨ كانت أسعار المواد الغذائية في إسرائيل أعلى بـ ١٥٪ مما يفترض أن تكون عليه الأسعار في دولة ذات نفس متوسط الدخل للفرد . وعندما يتعلق الحديث بأسعار

منتجات الحليب والأسماك والمشروبات غير الكحولية فإن الفجوة تصل إلى ٣٠٪. ويشير تحليل جداول الأسعار للمستهلك وأسعار العملات الأجنبية والانتعاش الاقتصادي إلى أن هذه الفجوة اتسعت بين السنوات ٢٠٠٨-٢٠١١، حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية في إسرائيل مقارنة مع دول اليورو بنسبة ١٠٪ أخرى. وفي فروع اقتصادية أخرى، غير الخاضعة للمنافسة الدولية، مثل الفنادق والمطاعم وخدمات الثقافة والترفيه، فإن الأسعار في إسرائيل أعلى نسبيًا. كما أن مستوى أسعار المركبات أعلى بالمقارنة مع الأسعار الدولية بسبب مستوى الضرائب الحكومية العالي.

الفصل السادس: تسويات الديون لتايكونات الاقتصاد

وانعكاساتها على مخصصات التقاعد

يتهدد الخطر عشرات المليارات من أموال التقاعد - «يوسي ميمان»، «يتسحاك تشوفا»، «إيلان بن دوف» وغيرهم من أصحاب السيطرة في كبرى الشركات الاقتصادية يطلبون من الجمهور السماح لهم بإرجاء تسديد ديونهم الهائلة أو التنازل عن قسم من الاستحقاقات المالية.

أدت حركة الاحتجاجات الأخيرة والمطالبة بعدالة اقتصادية واجتماعية إلى أن يعي الجمهور الإسرائيلي جيدا متانة العلاقة المباشرة بين إلحاق الضرر بتوفيراته التقاعدية وبين تصرف تايكونات الاقتصاد أمثال «يتسحاك تشوفا» و«إيلان بن دوف»، وقد أدرك الجمهور وصناع القرار أن المفاهيم «دحرجة الديون» أو «حلاقة وتسوية الديون»، والتي كانت مشكلة حصرية لأصحاب رؤوس الأموال أصبحت تمس كل فرد وفرد في المجتمع بأكمله، وأن أصحاب التوفيرات التقاعدية يعطون شرعية لتصرفات عديمة المسؤولية من قبل أصحاب رؤوس الأموال، والذين يسيطرون على شركات تدير أموال التوفير التابعة للجمهور.

أصبحت قضايا تسويات الديون التي يطالب بها أصحاب رؤوس الأموال مؤخرًا أمرًا مألوفًا، وتؤكد معطيات على مدار ثلاث سنوات هذا الموضوع حيث تم في هذه الفترة الوصول إلى ٥٣ تسوية ديون تتعلق بسندات دين تبلغ قيمتها الإجمالية ٩, ١٥ مليار شيكل، بالإضافة إلى ٣٦ تسوية موجودة حاليًا قيد البحث. ولقد تحولت هذه التسويات إلى أمر مألوف ليس بسبب الوضع الاقتصادي للدولة وإنما بسبب كون شركات إدارة أموال التوفير والتقاعد (وهو ما يعرف باسم «المستثمرين المؤسساتيين») ، والتي تقدم الاعتماد لأصحاب رؤوس الأموال، تمتلك معظمها من قبل أصحاب رؤوس الأموال، ومن هذا المنطلق وعندما يقرر صاحب رأس المال إجراء «حلاقة»

لديونه فإنه بذلك يطلب من صناديق التقاعد الاستغناء عن أموال هي ليست لهم في الأصل .

ولتوضيح هذا المفهوم، علينا أن نوضح أن الجمهور يدفع من أمواله الخاصة لشركات إدارة أموال واستثمارات^{٢٩} (صناديق تقاعد، صناديق ائتمان، توفيرات استكمالية، شركات تأمين مختلفة) من أجل أن توظف هذه الأموال في استثمارات في أسواق المال بهدف أن تُعاد إلى دافعيها من الجمهور عند خروجه للتقاعد، بما في ذلك الأرباح المتركمة على الأموال المخصصة للتقاعد والمدارة من قبل المستثمرين المؤسساتيين . في مرحلة معينة، وعندما يطلب أحد رؤوس الأموال تجنيد أموال عن طريق إصدار سندات دين، فإنه يتوجه إلى هؤلاء المستثمرين المؤسساتيين ويطلب منهم الحصول على اعتماد بمبالغ ضخمة وخيالية أحيانا مقابل سندات دين يصدرها صاحب رأس المال لهؤلاء المستثمرين . وبعد فترة يأتي هذا التايكون الذي اقترض أموالا هي ليست له بالأصل ويعلن أنه غير قادر على دفع ما هو مُستحق عليه بسبب دخوله في مأزق مادي يدعي بأنه قد يسبب شل كل فعالياته الاقتصادية على الإطلاق، ومن هنا يطلب صاحب رأس المال إجراء «حلاقة» لديونه المستحقة أو بمعنى آخر إجراء تسوية ديون يطلب فيها من قدم له الاعتماد (المستثمرين المؤسساتيين) الاستغناء عن قسم كبير من ديونه هذه، وعندها تدخل الأطراف ذات الصلة في مفاوضات من أجل المصادقة على هذه التسويات . ينتهي الأمر بشكل عام بتسوية يوافق عليها المستثمرون المؤسساتيون من أجل إخراج صاحب رأس المال بدون أي ضرر مادي يذكر وهذه الموافقة تهدد في نهاية المطاف أموال الجمهور المخصصة للتقاعد وتسبب دحرجة ديون التايكون إلى الجمهور بشكل خسارة مادية فادحة، أي بما معناه أن هذه المؤسسات المالية تهمل المصلحة العامة إهمالا مطلقا وهنا يتوجب على المشرع التدخل وترجيح الكفة لصالح المواطنين، وبالفعل قام بعض أعضاء الكنيست^{٣٠} بتقديم مشروع قانون يدعى «قانون الحلاقة» مفاده أن كل تايكون يقدم طلبا لتسوية ديون بقيمة ١٠٪ أو أكثر من الديون المستحقة عليه أن يكون بموافقة المحكمة العليا ومراقبة مؤتمن تعيينه المحكمة، بالإضافة إلى إلغاء كل تسويات الديون السابقة المخالفة لما هو مقترح ضمن مشروع قانون «الحلاقة» . يخول القانون كل المستثمرين المؤسساتيين بتفعيل صلاحيات يتم فيها معاقبة كل تايكون يفشل مرة تلو الأخرى بتسديد ديونه،

٢٩ وفقا لقرار وزير المالية الأسبق «بنيامين نتنياهو» منذ العام ٢٠٠٣ وتحت ولاية رئيس الحكومة الأسبق «أريئيل شارون» والقاضي بإجراء إصلاحات في أسواق المال، وبموجبها يتم تحويل أموال الجمهور للبورصة من أجل الاستثمار من قبل المستثمرين المؤسساتيين، وهو نفس الشخص الذي يمكن تبيذير أموال التقاعد بظاهرة تعرف باسم «حلاقة الديون» .

٣٠ يتسحاك فاكنين وشيلي يميموفيتش، رئيسة حزب العمل .

ويمكن للمؤتمن المعين من قبل المحكمة إلغاء كل تسوية تم التوصل إليها بحيث لا تخدم مصالح الجمهور، وبالتالي إعطاء الضوء الأخضر للمستثمرين المؤسساتيين من أجل الإعلان عن إفلاس رجل الأعمال المتورط في الموضوع، وبهذا يصبح سوق سندات الدين سوقاً يحمي أموال الجمهور من السرقة أو الخسارة. وقد وافقت لجنة الوزراء التشريعية التابعة للبرلمان على القانون المقترح، ولكن ثور شكوك متزايدة بأن ينجح هذا القانون في منع الخسائر الفادحة التي قد يخسرها الجمهور جراء تسويات من هذا القبيل. وقد عارض العديد من أعضاء البرلمان قضية «حلاقة الديون» وقالوا إنه لا يمكن تحميل الجمهور أعباء خسارة الشركات الكبرى، وجاءت هذه الأقوال والمعارضات بعد أن قررت لجنة الاقتصاد البرلمانية مناقشة قضية تقليص ديون شركة «ديلك للعقارات» (الواقعة تحت سيطرة «يتسحاك تشوفا») التي تزيد عن ٢,٥ مليار شيكل، والغاء الديون التي اقترضتها الشركة من شركات إدارة أموال التقاعد. وقال أعضاء الكنيست المعارضون لتسويات الديون: إن هذه القضية تتطلب المزيد من الشجاعة من قبل أعضاء الكنيست للجم أصحاب رؤوس الأموال، ومنعهم من تحميل الجمهور عبء خسارتهم. ويعرف المواطن العادي جيداً أن شركة «ديلك» وصاحبها «يتسحاك تشوف» يجنون الأرباح الطائلة ويدفعون مبالغ خيالية لمن يدير هذه الشركات وبالذات لأصحاب المراكز العليا في شركة «ديلك للعقارات» تصل إلى أكثر من ٢٠ مليون شيكل سنوياً، بالإضافة إلى دفع منح وتوزيع أرباح فاقت ٢٠٠ مليون شيكل سنوياً. وفي المقابل أدت الإدارة الفاشلة إلى إغراق الشركة بالديون.

وقد كشفت لجنة الاقتصاد خلال مناقشتها الموضوع عن تقرير حول أعمال شركة «ديلك للعقارات» والتجاوزات التي حصلت داخل الشركة في السنوات الأخيرة، بمبادرة من سلطة الأوراق المالية، وأفيد بأنه تم تحويل نتائج التحقيق للنيابة العامة منذ أكثر من سنة ونصف، إلا أنه لم يتم البت في الملف إلى اليوم. ولم يعلن عن تفاصيل هذا التحقيق الذي كشف تجاوزات خطيرة في إدارة هذه الشركة، كسواء شركة خاصة من صاحب السيطرة على الشركة بـ ٣٥٠ مليون شيكل، ثبت أن قيمتها الحقيقية أقل من ذلك بكثير، وتجاوزات حول تحويل أموال إلى أقاربه، وإلى شركة أجنبية يتقاسمها مع مجموعة أجنبية، تلقت عشرات ملايين الشواكل مقابل إدارة أموال وعقارات للشركة. وعند كتابة هذا التقرير تم التوصل إلى تسوية يلتزم فيها يتسحاك تشوفا بضخ مبلغ ٥٠٠ مليون شيكل من أصل ٢,٥ مليار شيكل هي ديون شركة «ديلك للعقارات»، وذلك في حال ارتفاع أسهم الشركة، وأما في حال خسارة الأسهم من قيمتها فهو يلتزم بدفع مبلغ ١,٣ مليار شيكل فقط.

في أعقاب الأزمة العالمية
وخصوصا مظاهرها الأوروبية
صار الحديث عن أزمة اقتصادية
في إسرائيل أمرا شائعا

يتمتع تاكونات الاقتصاد الإسرائيلي أمثال «يتسحاك تشوفا»، «ليف لفايف»، «إيلان بن دوف» وغيرهم بقدرة ابتزازية هائلة عندما يجبرون من قدم لهم الاعتماد الاستغناء عن قسم كبير من الديون وإلا لن يحصل مقدمو هذا الاعتماد على شيء. لكي ينجح هذا القانون المقترح بحماية أموال الجمهور، على الحكومة أن تعمل باديء ذي بدء على فصل الهياكل ذات المبنى الهرمي، وأن تفصل امتلاك الشركات الفعلية عن امتلاك الشركات المالية (كما ذكر آنفا)، وأن تمنح توزيع الأرباح بين أصحاب الشركة بشكل يُخطر المصلحة العامة وأن يستمعوا بالأساس للجمهور وليس لتاكونات الاقتصاد.

الفصل السابع: التغييرات الحاصلة في ميزانية العام ٢٠١٢

في أعقاب الأزمة العالمية وخصوصا مظاهرها الأوروبية صار الحديث عن أزمة اقتصادية في إسرائيل أمرا شائعا، ومن الجائز أن عجز الحكومة الإسرائيلية عن تنفيذ توصيات لجنة تراختنبرغ التي درست سبل تقليص الآثار السيئة على الطبقتين الوسطى والدنيا في إسرائيل سيفاقم الأمور قريبا. غير أن أحد أهم انعكاسات الأزمة الاقتصادية يتعلق بأثرها على «البقرة المقدسة» وهي ميزانية الأمن الإسرائيلية. ومعلوم أن صراعات كبيرة دارت بين المؤسسة العسكرية ووزارة الأمن من جهة والمؤسسة الاجتماعية والاقتصادية ووزارة المالية من جهة أخرى حول حصة الأمن من الكعكة العامة.

وأوصت لجنة تراختنبرغ والتي شكلت عام ٢٠١١ استجابة للاحتجاجات التي تفجرت بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة بأن يتم تقليص الأنفاق الدفاعي بنحو ٣ مليارات شيكل. وأثار ذلك تشاحنا سياسيا بين مسؤولي خزانة المالية وقادة الأمن القومي. ورغم الانتصار الواضح لمسؤولي الأمن إلا أنهم يتوخون الحذر بشأن التغييرات في الميزانية قائلين إنهم ربما يتسلمون الزيادة الإضافية هذا العام ويتوقعون خفضها لاحقا. ومعروف أن الوضع انتهى مؤقتا إلى قرار بتقليص ميزانية الدفاع بثلاثة مليارات شيكل (حوالي ٨٠٠ مليون دولار) ما قد يترك عواقب على الصناعات العسكرية الإسرائيلية. وأشارت الصحف الإسرائيلية^{٣١} إلى أن توصيات لجنة تراختنبرغ والقرارات الحكومية اللاحقة بتبنيها قادت إلى توقع إلغاء عدد مهم من المشاريع الخاصة بالتصنيع العسكري.

وقالت: إن الصناعات العسكرية الإسرائيلية تبدو حاليا بوصفها الخاسر الأكبر من توصيات لجنة تراختنبرغ، حيث تعاضم القلق من المصاعب التي ستواجه قدرة وزارة الأمن على تمويل سلسلة من المشاريع الاقتصادية بعد تخفيض ميزانيتها.

أهم انعكاسات الأزمة الاقتصادية
يتعلق بأثرها على «البقرة
المقدسة» وهي ميزانية الأمن
الإسرائيلية

٣١ يديعوت أحرونوت، ٢ كانون الثاني ٢٠١٢.

وانشغلت وزارة الأمن الإسرائيلية منذ اللحظة الأولى لإعلان قرار تقليص الميزانية العسكرية بفحص الجوانب التي يمكن اقتطاع مبلغ الثلاثة مليارات شيكل منها . وكان بين أول القرارات وقف الطلبات لشراء منظومات تسليحية بعضها يعتبر مركزيا في الرؤية الأمنية الإسرائيلية .

وفضلا عن ذلك فإنه في العام المقبل ستتقلص ميزانية المشتريات المحلية لمشروع دبابة ميركافا من صنع إسرائيل بـ ٢٠٠ مليون شيكل إلى ٤٥٠ مليون شيكل ، الأمر الذي سيؤثر على ٢٠٠ مصنع ضالع في إنتاج الدبابة الإسرائيلية . وبين هذه المصانع التي ستتأثر مصنع «أوردان» في نتانيا الذي يوفر للدبابة نوعا متطورا من الفولاذ الخاص ، و «تاعس» التي تنتج المدفع ، و «ألبيت» التي تنتج منظومة السيطرة على السلاح في الدبابة ، وغيرها . وقد أعيد وضع المشروع بأسره تحت الدراسة في لجنة يرأسها الجنرال احتياط عمانويل سكال .

ونقلت صحيفة «يديعوت احرونوت» عن أحد مدراء الصناعات العسكرية الإسرائيلية قوله إن «الاحتجاج الاجتماعي محق ، لكن الناس لا تفهم أن ثمة ثمنا لتقليص ميزانية الأمن . فالجيش الإسرائيلي لا يستطيع تقليص تدريباته ، أو رواتب جنوده ، أو غذاء الجنود أو مرتبات العوائل الثكلى . حينها فإن المتضرر هو الصناعات العسكرية ، والتي هي أيضا مشغل كبير للعمال ، خصوصا في الضواحي» . وعرض هذا المدير مصنع «أوردان» بوصفه نموذجا كلاسيكيا : فالمصنع الذي تلقى دفعة كبيرة مع انطلاق مشروع ميركافا يشغل حاليا ٢٤٠ عاملا ، بينهم ٣٠ في متسبيه رامون في النقب ، وهذا رقم يقل عن نصف عدد عماله في ذروة المشروع . ولذلك فإن أي تقليص إضافي في طلبات ميركافا سينخفض عدد العمال إلى ما دون الخط الأحمر . وبالإجمال فإن عدد من يعملون في الصناعات العسكرية الإسرائيلية اليوم لا يقل عن ٣٠ ألف شخص . وفيما يلي رصد لعدد من المشاريع غير السرية التي تضررت من تقليص ميزانية الأمن ، علما بأن «يديعوت احرونوت» ذكرت أن قائمة المشاريع المتضررة أكبر بكثير ، لكن الرقابة العسكرية تحظر نشرها :

- «**القبة الحديدية**» وهي من مشاريع شركة «رفائيل» . وحتى بعد أن تقرر حاجة إسرائيل الحالية إلى ١٣ بطارية اعتراض صواريخ لحماية الدولة فإنه ليست هناك تواريخ محددة لطلبات جديدة عدا طلبتين إسرائيليتين بتمويل وزارة الأمن وأربع طلبات بتمويل أميركي .
- «**القمر الصناعي «أوفك»**» ، وهو من إنتاج الصناعات الجوية . وإسرائيل تستخدم

في العام المقبل ستتقلص ميزانية المشتريات المحلية لمشروع دبابة ميركافا من صنع إسرائيل بـ ٢٠٠ مليون شيكل إلى ٤٥٠ مليون شيكل ، الأمر الذي سيؤثر على ٢٠٠ مصنع ضالع في إنتاج الدبابة الإسرائيلية .

منذ العام ١٩٩٥ أقمارها الخاصة للتصوير والتي أثبتت أهميتها في توفير معلومات استخباراتية نوعية وتقريبا وقت حدوثها. وعلى الرغم من ذلك فإنه حتى في الأيام التي يتصاعد فيها الحديث عن ضربة عسكرية لإيران فإن الصناعات الجوية لا تملك حاليا سوى عقد لإنتاج قمر صناعي واحد.

• **طائرة «هرمس» من دون طيار وهي من إنتاج شركة «ألبيت».** ويريد الجيش الإسرائيلي توسيع منظومة هذه الطائرات غير المأهولة وخصوصا طراز هرمس ٤٥٠ المستخدمة في أغراض هجومية، وبينها تنفيذ اغتيالات لنشطاء المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة. ولا يبدو في الأفق أن هناك طلبات جديدة.

وفي وقت لاحق، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إن إسرائيل ستعزز الإنفاق الأمني بنحو ٦٪ هذا العام في مواجهة زيادة حالة عدم الاستقرار بالمنطقة متحديا بذلك نداءات تطالب بخفض الإنفاق نتيجة ارتفاع مستويات المعيشة. وستنفق إسرائيل ثلاثة مليارات شيكل إضافية (٧٨٠ مليون دولار) على الأمن هذا العام. وكان من المقرر أن تبلغ ميزانية عام ٢٠١٢ نحو ٥٠ مليار شيكل أي دون تغيير كبير عن ميزانية العام الماضي. وقال نتنياهو «بالنظر إلى التحديات الكثيرة والتهديدات المحيطة بنا فإنه سيكون من الخطأ بل وخطأ كبير أن نقلص ميزانية الأمن.»

وتتعامل إسرائيل مع خريطة إستراتيجية أعيد رسمها بشكل جذري خلال الإثني عشر شهرا الماضية. فقد خسرت إسرائيل على الأرجح تحالفات إقليمية مع كل من تركيا ومصر وتواجه مصالحة محتملة بين السلطة الوطنية وحماس وانتفاضة في سورية المجاورة ومخاوف متزايدة بشأن البرنامج النووي الإيراني.

وقال نتنياهو: إن بعض الأموال سيتم توفيرها من خلال ضغط نفقات وزارات حكومية أخرى، لكن المدخرات من داخل الجيش سيكون لها دورها أيضا، حيث سيبيع الجيش بعض الأصول مثل قواعد عسكرية وعقارات رئيسية في بعض الحالات، ووعده نتنياهو أيضا باستخدام أكثر كفاءة للميزانية التي تساهم فيها الولايات المتحدة بثلاثة مليارات دولار كل عام.

وقال وزير الأمن إيهود باراك في بيان «ميزانية الدفاع تقلصت بشكل حاد وروتيني على مرّ السنين» موضحا أنه في العام ١٩٨٦ كانت ميزانية الأمن تماثل ١٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وكانت ميزانية الأمن لعام ٢٠١١ نحو ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وقال «خفض الإنفاق سيضع جيش الدفاع الإسرائيلي على خط أحمر في كل شيء يفعل، فيما يتعلق بالقدرات والتدريب والاستعدادات لمواجهة التحديات الماثلة أمامنا».

قال بنيامين نتنياهو إن إسرائيل ستعزز الإنفاق الأمني بنحو ٦٪ هذا العام في مواجهة زيادة حالة عدم الاستقرار بالمنطقة

وبناء على هذه التصريحات ، وعلى الرغم من الإجماع حول ضرورة تقليص ثلاثة مليارات شيكل سنوياً من ميزانية الأمن الإسرائيلية للاستثمار في تمويل الاحتياجات الاجتماعية والمعيشية للسكان عملاً بتوصيات لجنة تراخطنبرغ - غير أن الزيادات والإضافات المخصصة للأمن آخذة بالازدياد .

فبعد بضعة أسابيع من تحويل ٦٣٠ مليون شيكل لهذا الغرض ، تقرر تحويل مبلغ إضافي بقيمة ٧٧٩ مليون شيكل ، وبذلك تجاوزت ميزانية الأمن الشاملة لأول مرة في تاريخ اسرائيل الستين مليار شيكل . وقد صادقت لجنة المالية البرلمانية على هذه الزيادة ، على حساب الميزانيات اللازمة لشؤون الرفاه والإسكان والصناعة والسياحة والدعم المطلوب لمختلف المرافق والخدمات والتطوير ، الأمر الذي أثار غضب المسؤولين عن هذه المجالات ، إلا أن مسؤولي المالية ادعوا أن الأموال التي حوّلوا إلى الأمن أخذت من بنود غير مستغلة ، ومن جهة أخرى ادعى مسئولو وزارة الأمن «أن هذه الإضافات هي تميم واستكمال لميزانية الأمن لعام ٢٠١١ وليست مسلوبة من أحد» ، على حدّ تعبيرهم . لكنّ اللافت للنظر أن النواب الأعضاء في لجنة المالية البرلمانية صادقوا على الزيادة دون أن يعرفوا لأي أغراض هي مخصصة ، وقد تم إبلاغهم مسبقاً بأن «المسألة سرية ، ولن يجري شرحها وتفصيلها إلا في لجنة خاصة في إطار لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست» .

إجمال

تعصف بمعظم الدول الرأسمالية المتطورة أزمة اقتصادية ومالية حادة ، منذ سنة ٢٠٠٨ . لكن إسرائيل ، العضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) اجتازتها بنجاح . وسجّل اقتصادها مؤشرات ومعدلات ومعطيات نموّ ومعافة يحسدها عليها نادي الدول المتطورة . لكن فيها بالذات اشتعل الحراك الاجتماعي الاحتجاجي الأوسع جماهيرية ، حيث تكمن المشكلة على مستوى الفرد وليس على مستوى الماكرو . معطيات الماكرو هي معطيات جيدة جداً وفقاً لكل المعايير الدولية ، ولكن المشكلة الحقيقية ابتدأت عندما أطلق بنيامين نتنياهو العنان لسياسته الليبرالية الحديثة في الاقتصاد وتطبيقها كسياسة اقتصادية - اجتماعية للحكومة ، بأيديولوجية تدعو إلى أقل ما يمكن من تدخل الحكومة المباشر في الاقتصاد ومراقبته وتنظيمه ، مع أقل ما يمكن من الصرف الحكومي العام على الخدمات والرفاه والتأمينات الاجتماعية ، وأقل ما يمكن من الضرائب على أساطين المال والأعمال والشركات ، بحجة تشجيع الاستثمار في البلاد . هذا إلى جانب إضعاف القطاع العام وشبه تصنيفته والخصخصة

لشتى قطاعات الإنتاج وحتى للخدمات الاجتماعية، وإطلاق أيدي اقتصاد السوق .
«لا تعطي الفقير سمكة حتى يأكل، بل أعطه صنارة حتى يصطاد، وعندها سيعم
الرفاه وتنتهي الضائقة»- يقول أصحاب هذه النظرية . على اعتبار أن النقود يصنعها
الاحتكاريون والرأسماليون الكبار، فتتسرب للفقراء وينتشر الرخاء .

حررت الخصخصة واقتصاد السوق وتعميم المنافسة الاقتصادية عموماً من ركوده
وبيروقراطيته وزادت من إنتاجيته ومعدلات نموه . لكن الخصخصة كانت لصالح كبار
رجال الأعمال، وليس لصالح الجمهور، إذ وحدهم بإمكانهم شراء حصص الدولة
وملكيتها العامة، من أرض وإسكان وبنوك وشركات إنتاج وبنى تحتية وخدمات . . .
الخ . وترافقت الخصخصة مع غياب أو إضعاف الضوابط والرقابة وتعميمها هي
والسوق حتى على الخدمات الاجتماعية .

أضف إلى هذا إطلاق أيدي أساطين رأس المال، غير الإنتاجي، والبنوك وشركات
التأمين والإقراض في مضاربات وصفقات مالية هدفها الربح ولا شيء غير الربح .
وأخذت تنمو وتتصاعد قوة وتحكم الشركات الاحتكارية والطغم المالية، من كارتيلات
وتايكونات وأوليغارخيا، عدا عن الشركات الهرمية، وأطبقت سيطرتها على الاقتصاد
والمجتمع، وتحكمت بمستوى الأسعار وانعدام التنافسية . إذ انتشرت أيديها، كأرجل
الأخطبوط، في كل قطاعات ومجالات الحياة . .

اضطرت حكومة نتيهاهو، أمام تصاعد وجماهيرية الحراك الاجتماعي، إلى
تشكيل لجنة برئاسة البروفسور مانويل تراختنبرغ لدراسة الأمر وتقديم توصيات وتم
تبنى (وليس إقرار) التوصيات الأساسية فيها (لا كلها)، ويبقى الجديد في توصيات
اللجنة تراختنبرغ الحديث عن العدالة الاجتماعية، وضرورة تغيير السياسة الضريبية،
والصرف أكثر على الخدمات الاجتماعية، وطلب تخفيض ميزانية وزارة الأمن بـ
٣٠ مليار شيكل، وزيادة الصرف على التعليم . وهذه عملياً توصيات تتعارض كلياً
مع معتقدات نتيهاهو وسياسته الاقتصادية . والأهم من كل هذا ان التوصيات كلها
بحاجة إلى إقرار الحكومة ليس إقراراً عاماً فقط وإنما لكل بند أساسي فيها، ولكن
ما من ضمان أبداً لتنفيذ حتى هذه التوصيات التي لم تمس الاحتكارات والتايكونات
والاوليغارخيا . . تجدر الإشارة إلى أن اللجنة لا تملك أية سلطة تشريعية أو تنفيذية،
وأيديها مكبله أصلاً بكتاب تفويضها وتحديد مهامها وبمحظوراتها- (مثلاً حظر اختراق
سقف الميزانية) - وبكم من الموظفين الحكوميين الكبار فيها . وكأن الحكومة تقول
للمحتجين المتظاهرين : اصمتوا وعودوا لبيوتكم، صحيح أن قضيتكم مهمة وعادلة،

لكنها قيد المعالجة وشكلنا لجنة لهذا . هكذا أصبحت اللجنة إفرازاً للسياسة نفسها التي أوصلت إلى تشكيلها، ولا تهدف لإصلاحها وتبديلها جوهرياً . إنها أشبه بحصان طروادة، أو مكنم أو إسفين، يراد به شق الحراك وإضعافه ومن ثم الانتصار عليه .

أثارت الثورات التي يشهدها العالم العربي المخاوف لدى كل من صنّاع القرار وأرباب المرافق الاقتصادية من أن تمثل التحولات الناجمة عنها تهديداً لكل الإنجازات التي حققتها إسرائيل بفعل عوائد التسوية، فقد اعتبرت النخب الإسرائيلية أن ما حدث في العالم العربي يمثل تهديداً لاتفاقية «كامب ديفيد»، التي أتاحت لإسرائيل تقليص نفقات الأمن ومضاعفة الاستثمار في المجالات المدنية التي تعزز النمو، وتبعد شبك الركود الاقتصادي . وقام قادة جهاز الأمن الإسرائيلي بالمطالبة بزيادة النفقات الأمنية في أعقاب تفجّر الثورات العربية والتي قد يكون لها تأثيراً ملحوظاً على منعة إسرائيل وحصانتها الاقتصادية والاجتماعية .